جامعة د.الطاهر مولاي- سعيدة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011_2015.

مذكرة مقدمة لنيل شـهادة الماسـتر في شعبة العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالب:
عبرو ميمون

إشراف الأستاذ:
د.ميلود ولد الصديق.

أعضاءلجنة المناقشة:

الأستاذة : بن زايد امحمد رئيسا
الأستاذ : ولد الصديق ميلود مشرفا ومقررا.
الأستاذ : بوعناني سميحة عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي: 1436ه/1437ه _ 2015م/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحملنا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به،واعف عنا، واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين، اللهم أرحمني بترك المعاصي أبدا ما ابقيتني، وأرحمني أن أتكلف مالا يعنيني

وأرزقني حسن النظر فيما يرضيك عني ، اللهم اني أسألك علمنا نافعا، ورزقا طيبا

وعملا متقبلا اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور اذا نجحنا ولا يأس اذا اخفقنا

وذكرنا ان االاخفاق هو سر النجاح فلا تأخذ تواضعنا واذا اعطيتنا تواضعنا بكرامتنا فلا تأخذ اعتزازنا.

شكر و تقديـــر

"واذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم، الآية 07

*إلى كل الذين كانوا لـــي شمـــوعا فـي درب العلـــم،

إلى كل من مد يـد العـون لإتمـام الدراسـة، إلى كـل من يؤمن بنـــور العلـــم أقـــوال شكـــراً .

*أما الشكر الخـاص ، فهو للذي يصـح فيـه قـول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الحـوت فـي البـحـر، و الطير في السمـاء ، ليصلـون على معلـــم الناس الخيـــر" ، إلى أستـاذي الذي وقـف دائـما إلى جانبي عندمـــا ضلتني الطريـق ، و قدم لي يـد العـون و المساعدة لأكون أهلا لتقديم هـذه المذكـرة أقـــول شكـرا أستـــاذي الدكتور ولد الصديق ميلـود ابن امحمد.

كمـا أتقدم بـخـالـص شكري إلى كل الأساتـذة الذين نلت شرف تـأطيرهـم لي و شرف منـاقشـة هذه المذكـــرة.

عبرو ميمون

الإهداء

إلى مفاتيح الجنة أمي و أبي.

إلى زهرة الأوطان الجزائر.

إلى زوجتي رمز الإخلاص و الوفاء.

إلى البراعم الإخوة و الأخوات.

إلى كل الأهل و الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

عبرو ميمون

خطة البحث:

- **مقدمة**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

- **المبحث الأول:** *مفهوم ومحددات السياسة الخارجية.*
- **المبحث الثاني:** العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم المشابهة.
- **المبحث الثالث:** أهداف و خصائص السياسة الخارجية.
- **المبحث الرابع:** نظريات السياسة الخارجية .

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية (دراسة في الأطر والهياكل والسمات والأهداف)

- **المبحث الأول:** الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المبحث الثاني:** هيكل صنع و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المبحث الثالث:** سمات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.
- **المبحث الرابع:** أهداف و محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة المغاربية

- . **المبحث الأول:** الإرهاصات التاريخية للعلاقات الجزائرية المغاربية.
- **المبحث الثاني:** دور الدبلوماسية الجزائرية في الإطار المغاربي.
- **المبحث الثالث:** المشاكل التي تواجه دور الجزائر مغاربيا.
- **المبحث الرابع:** موقف الجزائر من التطورات الحاصلة في الساحة المغاربية.

- **خاتمة.**
- **قائمة المراجع.**

مقدمة

في ظل التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات فيما بين الدول، هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية للدول و التي تتمثل في العمل الحكومي من أجل تحقيق المصالح الوطنية و القومية للدول مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات و الآليات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد لكيانها خارج الإطار المكاني لهذه الدول، ولتحقيق ذلك تعتبر الدبلوماسية من بين الأدوات التي تستخدمها الدول من أجل تسيير سياستها الخارجية وفق مبادئ الديمقراطية والحوار و المشاركة .

فالجزائر ووفقا لانتمائها الإفريقي و المغاربي تتبنى قضايا القارة على مختلف الأصعدة، و بالنظر إلى موقعها الإستراتيجي و الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك كله يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال و الأداء الدبلوماسي المتميز، من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر و تخدم مصالحها و قضاياها و تأكيد الدور الإيجابي لها على الصعيد المغاربي.

و موضوع دراستنا هذه خصصناه للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة المغاربية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 حيث أن سياسة الجزائر الخارجية خلال هذه الفترة لم تكن وليدة الصدفة، بل ساهمت فيها عوامل عديدة منها العوامل الخارجية، حيث شهدت الجزائر نشاطا خارجيا مكثفا في هذه الفترة، و عودة الجزائر إلى الساحة المغاربية كطرف مؤثر أمر يفرضه الوضع الداخلي للنظام السياسي و مدى قدرته على مواكبة المتغيرات الخارجية، ولذلك فإن النشاط النوعي الذي عرفته السياسة الخارجية خلال الفترة التي حددناها لهذه الدراسة دفعنا إلى محاولة البحث عن ماهية السياسة الخارجية و ماهية السياسة الخارجية الجزائرية و الفصل الأخير خصصناه لموقف الجزائر من التحولات التي اجتاحت المنطقة المغاربية و ما نتج عنها من ثورات ما يعرف بالربيع العربي، وما مدى تأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية، واختيارنا لهذه الفترة بالذات لأنها تزامنت مع حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و لأن الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة عرفت نشاطا مكثفا.

.أهمية الموضوع :

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر بلد من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال، تمكنت من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان الإفريقية عامة و في الساحة المغاربية خاصة من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريا و أكاديميا

و علميا عن طريق البحث على مدى استمرارية وثبات مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية على المستوى المغاربي .

. **مبررات إختيار الموضوع :**

. **المبررات الموضوعية :**

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة المغاربية أصبح يجلب اهتمام الدول الكبرى حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الجزائر من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلا في المنطقة.

ومن بين المبررات الموضوعية لاختيارنا هذا الموضوع رغبتنا في تحديد العلاقة بين الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية و المحيط الخارجي . الساحة المغاربية . و الرغبة في معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية الجزائرية على الحراك السياسي بدول الجوار.

. **المبررات الذاتية :**

وقع اختيارنا على هدا الموضوع لمجموعة من الأسباب الذاتية كالرغبة في تقديم دراسة عن سياسة الجزائر في بعدها الخارجي خاصة بتردد العديد من الباحثين في دراسة هذا الموضوع نظرا للغموض و التعقيد الذي تتميز به السياسة الخارجية الجزائرية، ومحاولة التعرف على سمات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى الاهتمام الخاص بقضايا السياسة الخارجية و الرغبة في التخصص فيها مستقبلا إن شاء الله .

. **إشكالية الدراسة:**

إن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية ركزت على الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية ونضالها ضد المستعمر، وانتشارها السريع في العالم الذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية و بالتالي الاستقلال ، وتأتي هذه الدراسة لمعالجة بعض الزوايا المنسية من هذا الموضوع وتسليط الضوء أكثر على السياسة الخارجية الجزائرية في الساحة المغاربية، وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي يطرحها الموضوع هي :

. إلى أي مدى ثبتت الجزائر على مبادئها في سياستها الخارجية اتجاه المنطقة المغاربية خاصة في ظل التحولات الراهنة ؟

تحت هذه الإشكالية تطرح التساؤلات الفرعية التالية :

. ماهية السياسة الخارجية؟

. ماهية السياسة الخارجية الجزائرية ؟

. ما هي المحددات و المبادئ التي يسير وفقها السلوك الخارجي الجزائري ؟

. ما هي مكانة الجزائر مغاربيا ؟

. ما هي القضايا التي لعبت فيها الدبلوماسية الجزائرية دورا متميزا في الساحة المغاربية ؟

. وما موقف الجزائر من التطورات التي تشهدها الساحة المغاربية ؟

. فرضيات الدراسة :

- للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه نقدم الفرضية الرئيسية التالية :
- تعتبر مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية دائمة الثبات و الاستمرارية في كل زمان و مكان.
- تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتين الجزئيتين التاليتين :
- الدبلوماسية الجزائرية تلعب دور فعال في الساحة المغاربية.
- دبلوماسية الجزائر ثابتة في مبادئها تجاه الحراك السياسي في المنطقة المغاربية.
- **حدود الإشكالية :**

أ . الحدود المكانية : تركز هذه الدراسة على مناقشة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المنطقة المغاربية.

ب . الحدود الزمانية: تمثلت حدود الإشكالية الزمانية في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015

- **الإطار المنهجي:** منهجيا من غير الممكن معالجة ظاهرة العلوم الإنسانية من خلال استعمال منهج واحد لذلك فقد اعتمدنا مجموعة من المناهج لدراسة الموضوع و ضبطه منهجيا.

1 . المنهج التاريخي : يجد الباحث نفسه خلال كل مراحل الدراسة ملزما بعرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن للوقوف على عوامل أحاطت بها و أثرت في تطورها بهدف تقديم إطار تفسيري يمكن فهم الظاهرة من خلاله ، ومن هنا فإن توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة كان الهدف منه تتبع العملية التنظيرية لمفهوم السياسة الخارجية الجزائرية وتتبع اهم محطات التحول في مسارات السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الداخلي و الخارجي . المغاربي .

2 . منهج دراسة الحالة :

و تظهر أهميته في الجانب التطبيقي للبحث ، فهو الأداة الأنسب للربط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

3 . المنهج الوصفي :

-يقصد به رصد حال الشيء ببيان خصائصه المادية و المعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميا يعبر عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما ، و تبرز الحاجة إلى المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال ضرورة فحص النظريات المتعلقة بالسياسة الخارجية إلى جانب محاولة التعرف على سمات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للدراسة

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل المنهجي بين الدراسية الأكاديمية و العلمية للمواضيع وبين الدراسة السطحية الوصفية ، حيث أن أي دراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لابد من توافرها على الخلفية و القاعدة النظرية للموضوع المعالج ، ومن خلال الفصل الأول نسعى الى تحديد وضبط المفاهيم المفتاحية للسياسة الخارجية من تعريفات ومحددات في المبحث الأول ، وفي المبحث الثاني العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة ، أما المبحث الثالث فتطرقنا الى السياسة الخارجية من ناحية الأهداف والخصائص ، و فيما يخص المبحث الرابع فيشمل المداخل النظرية للسياسة الخارجية.

❖ المبحث الأول : مفهوم ومحددات السياسة الخارجية

➢ اولا_ تعريف السياسة الخارجية:

يرى بهجت قرني أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة بدئ في التحليل ، فهل تعني هذه الأخيرة أهداف عامة أم أفعالا محددة أم هي قرارات واختيارات صعبة.[1]

إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها ، وأكثر من ذالك فهي توجه نحو بيئة ثابة فيها هو التغير المستمر.

هذا وقد قدم "حامد ربيع" تعريفا أخر للساسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية، حيث يرى بأنها "جميع صور النشاط حتى ولولم تصدر عن الدولة كحقيقية نظامية ، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه إسم السياسة الخارجية[2].

من هنا وحسب "حامد ربيع" فإن السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محددة، ولكن الانتقاد الأساسي الذي يوجه لهذا التعريف أنه أوسع من مجال السياسة الخارجية إلى النشطات التي تقوم بها الأطراف غير الرسمية في الدولة.وهو الأمر الذي يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية.

---

(1) -بهجت قرني وعلي الدين هلال ، **السياسة الخارجية للدول العربية**. ترجمة: جابر سعيد عوض، ط2، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص29.

(2) –محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط02 ، القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 1998 ، ص07

وفي مستوى أخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي ، وقد تكون هذه السلوكية _ التي قد تأخذ أشكلا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة[1].

"ويقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي "[2].

وهناك من حاول إيجاد تعريف للسياسة الخارجية وذالك بالتركيز على جانب معين من هذا المجال ، فهناك تعريفات تركز على أدوات السياسة الخارجية ونورد هنا التعريف الذي قدمه ريمون أرون حيث عرف السياسة الخارجية بـــ:

فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية ."حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية و الإستراتيجية (فن الإقناع، فن الإرغام)، وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية لوقت السلم دون استبعاد اللجوء للسلاح من باب التهديد على الأقل.أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسةعن الدبلوماسية [3]

ويعرفها "سيبوري"بأنها مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ و القوة بل و العنف في بعض في الأحيان.[4]

إن السياسة الخارجية هي صيانة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات و الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

ويعرفها جيمس روزنو على انها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخدها الحكومات اما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغير الجوانب الغير مرغوبة[5] .

---

[1]– ناصف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1985 ، ص157 .

[2]– محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2 ، دار الجيل ، بيروت ، 2001 ، ص12.

[3]– عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية** : الجزائر : موقع للنشر ، 1992 . ص ، 114.

[4]–محمد السيد سليم،**مرجع سابق**. ص ، 8.

[5]– **المرجع نفسه**،ص.11.

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة الخارجية و الظروف الإستراتيجية و التي تميز السياسة الدولية و المتأصلة في التقاليد و الطموحات الكبرى للمجتمعات.

وفي سياق آخر فقد تعددت تعاريف السياسة الخارجية و من بين اهم التعاريف التي تطرقت لمفهوم السياسة الخارجية بدقةهي التي رأت ان السياسة الخارجية هي: "المجموع الكلي للخطوات التي تخطوها الدولة بهدف بناء سياستها الخارجية"[1] وعلى أنها :" الهدف المباشر لمجموع الأفعال المتخذة من قبل الدولة ، في إطار جهودها من اجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية"[2] .وحسب "والتر تجات" فالسياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما ، و القوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام[3].

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة ، فهي تتضمن إتخاد القرارات المتعلقة باالأمن الوطني و الكيان الإقليمي للدولة ، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسةالعامة[4]

وفي تعريف أخر للسياسة الخارجية نجد انها : "هي مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها وعلاقتها مع الدول الأخرى ، على الصعيدين الإقليمي ، و العالمي ، لتحقيق مصالحها ، واهدافها الوطنية ، وحماية أمنها ومصالحها [5].

كذالك تعرف السياسة الخارجية على أنها : "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"[6].

---

[1]– عامر مصباح ، "**صناعة السياسة الخارجية** " : **التخطيط في مواجهة الضغوط** ، مجلة الدبلوماسي .ع. 37 ،2007 ، ص.41.

[2]– نفس المرجع ، نفس الصفحة.

3 _عبدالرحمن يوسف بن حارب،**السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة**. المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة مصر،1999.ص20.

[4]– سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** .ط.2، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص ، 78.

[5]– بطرس غالي وآخرون ، **المدخل إلى علم السياسة** .ط.7 ، المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1984. ص.351.

[6]– فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعدها في السياسة الدولية**.بغداد، العرق، 1975، ص23.

ويعرفها "مودلسكي " السياسة الخارجية على انها :" نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات ، لتغير سولوكات الدول الأخرى ، و لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة هما : المدخلات و المخرجات [1].

غير انه لايمكن اعتبار كل نشاط خارجي ، هو بالضرورة سياسة خارجية حسب ما جاء في التعريفين السابقين ، فإن لم يرتبط النشاط الخارجي بتحقيق الأهداف العامة للدولة ، فإنه لايصنف ضمن السياسة الخارجية ضف على ذلك ان السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها ، ولكنها تتضمن البرامج ، الأدوار و السياسات ، باالإضاقة إلى الأنشطة ، فضلا عن غموض مفهوم الأنشطة ذاته وصعوبة تحديد مكوناته[2].

ويقدم كل من "فيرنس" و"سنايدر" تعرفا يرادف بين السياسة الخارجية ، وقواعد العمل ، وأساليب الإختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات ، حيث يقولان أن السياسة الخارجية هي : " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد او كلامها ، ثم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة ، حدثت فعلا أو تحدث حاليا ، او يتوقع حدوثها في المستقبل [3].

من ناحية أخرى يميل بعض الدراسيين إلى تعريف السياسة الخارجية على انها مرادف لأهداف وسلوكيات الدولة في المحيط الخارجي إلى أن بعض الأهداف الخارجية تظل مجرد رغبات ، لم تخصص لها موارد لتطبيقها ، أضف إلى ذالك ان السياسة الخارجية تتضمن عناصر أخرى أكثر من ان تكون مجرد مجموعة من الأهداف وفي عصر العولمة صارت تتأثر في الكثير من الأحيان بمجموعة من الفواعل، و في عصر العولمة صارت تتأثر في أكثر من الأحيان بمجموعة من الفواعل غير الدولاتية[4].

لذلك فرسم أهداف السياسة الخارجية لم يعد حكرا على الدولة ، ورغم كل هذا نجد ان الباحث "محمد السيد سليم" ، في كتابة" السياسة الخارجية " يحاول تقديم تعريف جامع للسياسة الخارجية ألا وهو "أنها

[1]– سليم محمد السيد ، مرجع سابق ، ص.8.

[2]– المرجع نفسه.ص.9.

[3]– المرجع نفسه. ص.7.

[4]- Dominique moisi **« la politique étranger a l'épreuve de la mondialisation** ».politique Etranger. Vol.3.n4.2000.p627.

برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية ، من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي "[1].

ثانيا – محددات السياسة الخارجية:

ينبني المنطق العلمي على افتراض رئيس ، مؤداه ان السياسة الخارجية لا تتحدد و لاالتغير بفعل الصدفة ، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة ، التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل او بأخر ، اعتمدا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل ، وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها ، ويمكن تقسيم تلك المتغيرات إلى ثلاث مجموعات أساسية.[2]

_المتغيرات الموضوعية / opérationnel environnement:وهي المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية ، وبالأخص منها البيئة الناشطة عن استمرار التهديدات و النزاعات المستمرة .

حيث على الرغم من ان مشاركة صانعي القرار فيها تعتبر قيمة أساسية للدراسة [3]. إلاأنها تبقى مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات ، وتشمل :

_المتغيرات الخارجية : وهي متغيرات تنشاها من البيئة الخارجية للوحدة الدولية ، و التفاعل مع باقي الوحدات الدولية ، وتشمل : النسق الدولي ، المنافسة الدولية ، التفاعلات الدولية ، و الموقف الدولي. **_المتغيرات النفسية psychologico Enivrement:** وتنصرف إلى مجموع الدوافع الذاتية ، و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو من يصنع السياسة الخارجية عموما ، حيث تلعب الخصائص الشخصية لصانع القرار دور رئيسيا في الإختيار النهائي للبديل من بين مجموع البدائل المطروحة [4].أي إلى فهم صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية ، فهذه الأخيرة لاتنتج أثرها إلا من خلال هذا الفهم مما يعني ان تأثير المتغيرات النفسية على السياسة الخارجية هو تأثير مباشر.

---

[1]– سليم محمد السيد ، مرجع سابق. ص .11.

[2]–المرجع نفسه. ص–ص.137–140.

[3] - J-n. Mattis » **the joint operating environment 2010** »United State joint force Commander .February 18, 2010, p4.

[4] -j.m.goldgeier, p .e tet look "**Psychlogy and international Relation theory "** Annual reviens of political sciences. no .4.2001.p.70.

_ المتغيرات الوسيطة: ويقصد بها تلك المتغيرات التي تتدخل في بناء العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابع (السياسة الخارجية) ، وتشمل تلك المتغيرات المرتبطة بهيكل وعملية صنع السياسة الخارجية ، بما في ذالك عملية صنع واتخاذ القرار وبالأخص متغيرات الأمن القومي الذي يؤثر ويتأثر في نفس الوقت بالسياسة الخارجية[1] ، وتتفاعل المتغيرات الموضوعية ، النفسية ، و الوسيطة في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية ، ويتسم هذا التفاعل ، بأنه تفاعل منتظم بمعنى انه يحدث طبقا لأنماط يمكن فهمها و التنبوء بها [2] ، ومن ثم فإن عملية تفاعل متغيرات السياسية الخارجية، وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية، وشكلها النهائي يمكن أن توصف بأنها " تسبق" يطلق عيها الدارسون "نسق السياسة الخارجية " **forgien Policy system**" و السياسة الخارجية للدول لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما إستنذا إلى مجموعة من المتغيرات ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية ، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية و متغيرات إنسانية ، وهناك من يصنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية ، وهنالك من يصنفها إلى متغيرات عسكرية واجتماعية.

_المحددات الداخلية: هي محددات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي و البنيوي ، وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى[(3)].

_المحددات الجغرافية:الموقع ، المساحة ، التضاريس ، المناخ ، وهي عناصر الأساسية المكونة لجغرافيا الدول و التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية ، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركزها الدولي ، أما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية[(4)].وللموقع الجغرافي تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة ، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي كتحكمها في اهم طرق الاتصال و المرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيرا في مجريات الأحداث الدولية ، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية و التوترات الأمنية فتأثيرها يكون

---

[1] kurt Mcamble,**the age of consequences- the foreign policy and National security implication of global climate change.** Centre for strategic and &international **:** studies. And center for anew American security. November, 2007 .P .14

[2]– سليم محمد السيد ، مرجع سابق .ص.140.

[(3)] – المرجع نفسه .ص 136.

[(4)]– المرجع نفسه ، ص137.

محدود[1].وبذالك فإن للموقع الجغرافي أهمية إستراتيجية ،فالدول البحرية مثلا تتمتع بقوة تجارية وحربية على الدفاع و الهجوم على عكس الدول الداخلية التي ليس لها واجهة بحرية ، تعتبر أكثر عرضة للاختراق الخارجي [2].

- **الموارد الطبيعية:**مثل البترول، الفحم، الغاز، الموارد النووية وغيرها و المعدن كالحديد، القصدير، النحاس، المواد الغذائية كالقمح، الذرة فتوفر هذه الموارد الدولة يساهم في استقلاليتها النسبية، مما يعزز مكانتها ويجعلها فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية[3]. ويعد النفط من اهم الموارد التي كانت و لازالت تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية، فالدول النفطية لديها قدرة على التأثير في بعض مجريات الإحداث السياسية الدولية ، وقد أستعمل النفط كأداة للتأثير على سياسات الدول الغربية ، وذالك عندما إستخدم العرب سياسة المقاطعة النفطية ضد الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر[4].مما خلق أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى ، هذه الأخيرة تحرص في سياستها الخارجية على إنتهاج سياسة تمكنها من المحافظة على استمرارية حصولها على البترول من الدول المنتجة له ، ويبرز هذا بشكل واضح في سياسات الدول الغربية تجاه منطقة مايسمى بالشرق الأوسط ، وعلى وجه الخصوص الساسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[5]
- **المحددات البشرية:**إن الكم السكاني يرتبط بعامل الكيف حتى يكون للدولة تأثير في العلاقات الدولية ، إلا أن هنالك دول ذات تعداد كبير من السكان مثل الهندوأندونيسيا ولكن ذالك لايؤثر كثيرا على سياستها الخارجية ، كما ان عدد السكان قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي فإسرائيل مثلا تمللك جيشا يمثل حوالي 10% من مجموع سكانها ولكنها تملك أحد اعلي معدلات التعبئة العسكرية في العالم [6].

ومن ناحية أخرى فإنا الانفجار السكاني بدورة يشكل عبئا علي الدولة و يعطل عجلة التنمية بها ، مما يضطرها إلي الاعتماد علي التمويل الخارجي ، وبالتالي الدخول في ارتباطات دولية قد تؤثر علي

---

(1) – محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار النهضة ، د،ث،ن،ص110.

(2)– عدنان السيد حسين ، **نظرية العلاقات الدولية** ، بيروت ، الجامعة اللبنانية ، 2003 ، ص 58 .

(3)– زايد عبيد الله مصباح مرجع سابق، ص . 133.

(4) –لويد جنسن ، **نظرية السياسية الخارجية** . ترجمة : وليد عبد الحي . السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989.

(5) – زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص، 138.

(6) – المرجع نفسه، ص ، 156.

سياستها الخارجية ، فالشعب الصيني عانى من تراجع فعاليته في السياسة الدولية قبل قيام الثورة الشيوعية ، ودلك علي الرغم من وفرة عدده ، وقد استطاعت اليابان أن تجند جيشا متفوقا علي الجيش الصيني في حر ب عام 1894 علي الرغم من أن الصين كانت تتفوق علي اليابان بسكانها بمقدار ثمانية أضعاف[1] ، وبالإضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدول من حيث الأصول العرقية والدينية ، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو اثنيه الي التأثير علي السياسة الخارجية للدولة ، فللأقلية عادة مصالح

و ارتباطات تختلف عن مصالح و لارتباطات الأغلبية ، كما أن تلك الأقلية قد تضغط علي الأغلبية لتحقيق مصالحها ، وقد تستعين بقوي خارجية للتدخل لحماتيها ، مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات[2].

- **المحددات الشخصية** :يجب التركيز علي شخصية صانع القرار لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في الدول العالم الثالث ، ودلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدولة ، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار ، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة اشخاص ، كان تأثير شخصية صانع القرار كبير ، فأتخاد اي موقف خارجي يتوقف علي طبيعة معتقدات وتصورات صناع القرار و كيفية تقيمهم للموقف[3] .

و حسب الواقعيون فان السياسة الخارجية الدولية هي قبل كل شيئ السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية[4].

ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط و المتغيرات التي تحدد درجة و نوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية منها درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية فكلما زاد اثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية و كلما قويت سلطة القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية كما هو الحال في النظم التسلطية التي تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة[5].

---

[1] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق ص ،ص ، 156 ، 157 .

[2]– زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص، 282 .

[3] – عدنان السيد حسين ، مرجع سابق ، ص ، 62.

[4] –لو بد جنسن ، مرجع سابق ،ص ،36.

[1]-Battestilla ravio **.les théories des relation internationnales.paris,** 1998,p.10.

و تؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع ان يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية كما تؤثر الدوافع الذاتية و الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية و يقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية و المعنوية) للإنسان و التي تدفع الفرد الى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة و الحاجة الى الانتماء و الحاجة الى الانجاز و احترام الذات و النزعة نحو السيطرة و الخضوع و غيرها[1] .ويتأثر إدراك صانعي القرار الأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي و يتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار[2].

- **المحددات السياسية:**

تلعب المحددات السياسية دورا مؤثر في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ماتعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية الحزبية وارتفاع المشاركة السياسية عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي وهناك من يرى ان الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية ، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار ، وأكثر دقة في أدوات الاتصال و الفاعلية البيروقراطية ، إلى جانب اتسامها للقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسربها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية[3].

كماان مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه ، له تأثير قوي على السياسة الخارجية ، و المقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوى العاملة و الناتج الصناعي وقدرة النظام على توظيفها في الميدان السياسة الخارجية ، هذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي ، بحيث تؤثر هذه المتغيرات الثلاث في قدرة

---

[1] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق ،ص، 385.

[2] – لويد جنسن ، مرجع سابق ، ص، 46.

[3]– زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 156.

النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية ، فكلما ازدادت هذه المتغيرات الثلاث زادت قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية [1].

- **المحددات المجتمعية:** هناك مجموعة من العناصر التي تبين أثر المحددات المجتمعية على السياسة الخارجية نذكر أهمها:

أ – خصائص الشخصية القومية :

الشخصية القومية هي الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة ، وتعتبر من أكثر العوامل تأثيرا على السياسة الخارجية ، وهذه الصفات العامة تتشكل من خلال مجموعة من الاعتبارات و المصادر أهمها التنشئة الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة و المدرسة ، بتلقين الأطفال القيم و العادات و التقاليد الوطنية[2].فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر على السياسة الخارجية ، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم و الصفات.

ب– التوجهات المجتمعية:

ويقصد بها مجموعة من الأفكار الأساسية التي توجه معظم أفراد المجتمع ، و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي ، وتشمل على مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية و الإيديولوجية ، ويقصد بالثقافة السياسية نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية وهي تلعب دورا مؤثرا في الاختيارات السياسية المتاحة للقادة السياسيين ، وتميز الدارسون بين الثقافة السياسية التابعة التي يميل فيها المواطنون إلى تعظيم السلطة السياسية وتفويضها في اتخاذ القرارات الأساسية دون مشاركة حقيقية منهم ، و الثقافة السياسية المشاركة التي تميل فيها الأفراد إلى عدم إعطاء السلطة السياسية تفويضاها في إتخاد القرارات[3]. اما الأيدلوجية فهي التي تهبئ المناخ السياسي و الفكري الذي يعمل في إطاره المسؤولون عن وضع السياسات الخارجية وتحديد اهدافها.

ج– البناء التعليمي:البناء التعليمي يحدد طبيعة وخصائص العناصر البشرية التي تشغل أجهزة ومؤسسات المجتمع ويرفع من مستوى التقدم الحضاري داخل هذه المجتمعات مما يخلف وعيا شعبيا يؤثر بشكل أو بأخر في توجيهات السياسة الخارجية.

---

[1] – محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص– ص .226–227.

[2]– المرجع نفسه، ص. 203.

[3] – إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، الكويت :ذات السلاسل ،1985 ،ص . 63.

د- الرأي العام: ترى المدرسة الواقعية بان الراي العام يتميز بصفات معينة اهمها عدم المعرفة ، وعدم الاهتمام و التبسيط و التقلب الشديد ، كما ترى بان صانع السياسة الخارجية يؤثر في الرأي العام أكثر مما يؤثر به ، كما انه كثيرا ما يتصرف بعكس مايراه الرأي العام [1].

هـ – المجتمع المدني: ويتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ، حيث تعتبر الأحزاب السياسية من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية ، ففي الأنظمة الديمقراطية التعددية فإن الأحزاب السياسية تحدد إلى درجة كبيرة نشاط ومجال السياسية الخارجية ، اما في الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس إلى درجة كبيرة سياسية الحكومة وفي بعض الأحيان يعوضها في النشاط الخارجي ، أما جماعات المصالح التي يقصدها بها مجموعات من الأفراد تاتلف مع بعضها التحقيق أهداف مشتركة فيختلف تأثيرها على سياسة الخارجية باختلاف اهتمامها وتوجهاتها ،واوضح مثال على ذالك هو أثر الجماعات الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في شرق الأوسط[2].

و- درجة التجانس المجتمعي:

إن المجتمعات التي توجد فيها أقليات فهي مجتمعات غير متجانسة واكثر عرضة للصراعات الداخلية الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء دولة قوية و بالتالي ينعكس أيضا بالسلب على سياستها الخارجية ، وهذا عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي و الذي يزيد من تماسكها ووحدة إفرادها ، مما يعكس إيجابا على السياسة الخارجية للدولة ، فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب[3] لكن هذا لاينطبق على كل الدول.

ز-المحددات العسكرية:

أصبحت الترسانة العسكرية من اكبر المحددات للسياسة الخارجية في وقتنا الحالي ، فالدولة التي لها ترسانة عسكرية قوية وقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى أسلحة الدمار الشامل يعطيها وزن وثقل دولي ويصبح لها تأثير على مجريات السياسة الدولية .

➢ **المحددات الخارجية:** المحددات الخارجية هي المحيط الذي تنتمي إيه الدولة سواء الإقليمي أو الدولة ، فعلى سبيل المثال من الصعب على الدولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم

---

[1] – ناصف يوسف حتي ، **نظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 ، ص،203.

[2] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ، ص 195 –196.

[3] –محمد طه بدوي ، مرجع سابق .ص . 160.

باستقطاب حاد[1]،فالطبيعة النظام الدولي القائم يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدول ، بحيث إذا كان النظام يقوم على تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فإن ذالك يدفع واضعي السياسة الخارجية في الدول الصغرى إلى الدخول في تحالفات لحماية أمنهم القومي.

أما إذا كان النظام الدولي لا يقوم على أساس المحاور و التكتلات الدولية فإن ذالك يكون أدعى إلى تشجيع النزعات الحيادية لدى كثيرة من الدول[2].ويعرف "محمد السيد سليم " المحددات الخارجية بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربع أبعاد هي الوحدات الدولية ، البنيان الدولي ، المؤسسات الدولية ، و العمليات السياسية الدولية [3].

1_ الوحدات الدولية:

يرى "ولتز" بانه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وإزدادت درجة استقرار النسق ، أما ازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي ، وقد أدى ظهور فواعل جديدة كالشركات المتعددة الجنسيات ، المنظمات الغير حكومية وغيرها إلى تعقيد عملية السياسية الخارجية للكثير من الدول النامية وذالك بسبب الضغوط التي تتعرض لها من قبل هذه الفواعل.

2_ البنيان الدولي:

يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ، فقدرة الوحدات الصغيرة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيات الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية ، لأن ذلك يؤدي إلى منع طرف منهم للاخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة و المتوسطة اما حاليا في إطار البنيان الاحادي القطبية ، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة ، وذالك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.

3_المؤسسات الدولية:

تؤثر المؤسسات الدولية خاصة القانونية منها على السياسات الخارجية للدول ، لأنها تخلق قيودا على التصرفات الخارجية للدول كما أن دور هذه المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية لا ينحصر في

---

[1] – ناصف يوسف حتي ، مرجع سابق .ص.160.

[2]– إسماعيل صبري ، مرجع سابق ، ص135.

[3] – محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص257.

عملية تسوية المنازعات الدولية ، ولكنه يمتد إلى كونه اداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح اكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي [1].

4_العمليات السياسية الدولية:

إن كل دولة تتأثر في سياستها الخارجية ببيئتها الخارجية التي تشمل كل الظروف و العوامل التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة كأفعال وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى ، وكذالك المحيط الخارجي وما يسوده من ثوابا وضوابط تفرض نفسها على صناع القرار كمستوى التقدم التكنولوجي ، ودرجة التفاعل و الاندماج في الاقتصاد الدولي [2]. ومنه فإنه كلما زاد ضغط البيئة الخارجية قلت إمكانات التصرف وتناقض مجالات الاختيار المتاحة أمام الأجهزة المسؤولية عن إتخاذ قرارات السياسية الخارجية ، وفي المقابل كلما قل ضغط البيئة الخارجية زادت فرص التصرف ، و بالتالي تتسع مجالات الاختبار [3].

وهذا ماجعل "لوبدجنس " يعتقد بانه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن هناك سياسة خارجية لان الدولة حيث تصوغ سياستها.

الخارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتنا الخارجية [4].

ولذالك فإنه لدى عرض أهم محددات السياسة الخارجية يتضح لنا ان تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية سيكون تحليلا ناقصا إذا ماتم الاعتماد فيه على محدد واحد ، ولذلك يجب الأخذ بجميع المحددات التي تختلف نسبة تأثيرها باختلاف المواقف و الظروف الدولية التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية .

---

[1] – لوبد جنس ، مرجع سابق ، ص، 248

[2] – زايد عبيد الله مصاح ، مرجع سابق ، ص، 282

[3]– إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص،136.

[4]– لوبد جنس ، مرجع سابق ، ص. 279.

-المبحث الثاني : العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة.

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع او ظاهرة ما الخوض في بعض المفاهيم المتقاربة و التي تتداخل مهما الدراسة من حيث الدلالات وفي مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، وأهم هذه المفاهيم هي :

- **1_ العلاقات الدولية** :تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بانها ذالك الفرع من العلوم السياسية الذي يهتم بالشؤون الخارجية و العلاقات بين الدول[1]. وقد ساد منذ معاهد وإستفاليا سنة 1648 وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الامم المتحدة عام 1945، إن العلاقات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول ، وذالك تحت إطار المسلمة القائلة بأن : الكل هو مجموع اجزائه ، غير أن التفاعلات الحاصلة مع مسرح العلاقات الدولية بعد ذالك شهدت وحود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركات التحررية و الجماعات العرقية ، ووحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكومية و الشركات متعددة الجنسيات ، الامر الذي أدى إلى بروز تفاعلات اخرى غير السياسات الخارجية للدول ، وهذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرنها ومن جهة اخرى وفي ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود مابعد الحرب العالمية الثانية ، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة – إلى حدما – لها مناهجها ونظرياتها الخاصة ومن بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

2/- الدبلوماسية و الإستراتيجية: ترتبط كل من الدبلوماسية و الإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونها وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الاخيرة ، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذالك "كينث تومبسون" بأن : السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها [2].كما انه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات المستقلة بالطرق السليمة.

---

[1]-Anne h.sanokhonore and other,**the american hiritige dictionary of english langage** , third edition , houghton Mifflim canpany new york , 1992, p711.

[2] – بطرس بطرس غالي ، "**السياسات الخارجية للدول** الكبرى ." المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد 18 .الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، مصر ، سبتمبر 1962 ، ص26.

اما الإستراتيجية – كما عرفها الجنرال الفرنسي "أندري بوفر" – انها : فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية ، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام [1].

إذن للسياسة الخارجية وجهين ، أولهما سلمي يقوم على الإقناع و التفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية وياتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية.

وثانيها الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة وتختص به الدوائر الإستراتيجية و العسكرية في الدولة ، وياتي في المرتبة الثانية ، وعادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية . و عليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي و الإستراتيجي لها.

3/- السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسية الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة – كيفما كانت طبيعتها _ هي انعكاسات للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية ، و بين الرأي التقليدي القائل بالفضل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار ان "السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية[2].ومن جهة أخرى نلاحظ ان كل من السياسة الداخلية و السياسية الخارجية تصنع وتصاغ داخل حدود الدولة وتنفذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة لكن بالمقابل توجه الأولى.إلى الداخل و ترمي إلى تحقيق اهداف داخلية ، في حين توجه الثانية إلى تحقيق اهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة . وفي مستوى أخر ، فإن هناك نوع من التداخل و الغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياسيين ،حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية ، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق اهداف على المستوى الداخلي.

---

[1] – محمد نصر مهنا ، **العلوم السياسية بين الحادثة و المعاصرة** ، الطبعة الأولى، منشأ المعارف الإسكندرية ، 2002 ، ص614

[2] –Henry .A .KISSINGER**, domestic politics and foreign policy**, in ,jame n rosenau, International politic and foreigin politicy ,the free press , new York , 1969,p 261.

ومن هذا المنطق يتضح لنا بان تفسير فهم العلاقة بين السياسين الداخلية و الخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتميزها عن السياسة الداخلية[1] ، وهذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في المؤشرات من مستوين ، حيث هنالك مؤشرات تدل على ترابط وتداخل السياستين الداخلية و الخارجية ، وفي نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين ، ولكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو ان علاقات التداخل لاتدل على تماثل السياسيتين او تطابقهما ، كماان مؤشرات الإنفصال بين السياستين لاتدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية يفسر ويفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين ، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس ، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية [2].

4/- الفرق بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية :

يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية بانها" التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام و التشابك المتوقع و الضروري نتيجة لاحتضان الأهداف و القرارات التي تصدر من أكثر وحدة سياسية واحدة"[(3)].

ونستنتج من هذا التعريف ، ملاحظات معينة ، بالإمكان إيجازها في : [(4)]

1-إن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.

2-إن السياسة الدولية بهذا المعنى تختصر تفاعل بين أكثر من دولة لابل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3-إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول فحسب ، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية ، طالما لهما صفة الدولية وهذا يعني :

---

[1]- محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص27.

[2]- المرجع نفسه ، ص 28.

[(3)]- حامد ربيع ، **نظرية الدعاية الخارجية** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1969 ،ص-ص ، 13-14.

[(4)] - المرجع نفسه ،ص -ص، 14-15.

أ- أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر و الاتحادات العالمية للعمال ، و الجمعيات الدولية .

ب-المنظمات الدولية الحكومية ، وعلى الرغم من انها تشكل جزء من السياسة الخارجية ، إلا انها تتضمن عنصرا مستقلا عنها.

يعرف الأستاذ الدكتور فاضل زكي محمد السياسة الدولية بأنها: " تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي او داخلي ، و السياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية [1].

و الحق أن التميز بين السياسة الدولية و السياسة الخارجية قد يبدو واضحا في غير حاجة إلى تحديد ، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ، و السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي[2].

من خلال كل هذا يتبن لنا انه رغم التعقيد و الغموض الذي يميز السياسة الخارجية إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أكثر وضوحا وأقل تجريدا ، كما يعكس ذالك مدى صدق تمثيل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الإبستمولوجية .

❖ المبحث الثالث : أهداف وخصائص السياسة الخارجية

أولا _ أهداف السياسة الخارجية :

إن ظاهرة السياسة الخارجية هي وجه من اوجه النشاط الإنساني ، لاتنطلق من فراغ وإنما تعبر عن أهداف مرسومة ، من طرف صانع القرار في أي وحدة دولية ، إذ تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف ، التي تعكس القيم و المصالح الأساسية للوحدة الدولية ، وعادة ما يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها في البيئة الدولية[3]من خلال تخصيص الموارد الأزمة ،

---

[1] – محمد فاضل زكي ،**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1975 ، ص ، 29.

[2] – احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط 1، 2010، ص، 33.

[3]– علي محمد شمبش ،" **مفهوم السياسة الخارجية : دراسة الأهداف و الوسائل** "، دراسة في الاقتصاد و التجارة. مج 11. ، ع ، كلية الاقتصاد و التجارة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ليبيا ، 1975 ، ص ، 25.

على غرار استخدام الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[1]. وصياغة الخطط المناسبة ، التي يصبح بدونها الهدف مجرد رغبة ، كما تعني مجموع التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة ، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية ، للتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى ، من خلال تخصيص بعض الموارد[2]. ووضع الهدف في السياسة الخارجية "« **goal setting**"، هو أول مرحلة في عملية صناعة السياسية الخارجية . وحسب "دنيال باب"[3] تعدد اهداف السياسة الخارجية وتتنوع ، من حيث الاولويات والتفضيلات من وحدة دولية إلى اخرى ، ولم يتفق الباحثون في حقل علاقات الدولية ، على معير معينة لتصنيف اهداف السياسة الخارجية.

بالرغم من إتفاقهم حول المحتوى الموضوعي لهذه الأهداف الذي يدوره عموما حول حماية الذات، الأمن الرفاهية الاقتصادية الهيبة الدولية ، وفي هذا السياق ، يميز فريق مشروع تحليل الصراع الدولي في جامعتي "لافال" و"كارلتون" بكندا ، بين أربعة اتجاهات محتملة لأهداف السياسة الخارجية ، هي :إما : "الحصول " **Aquistion** " إستعادة "**Restoration**"" حماية " " **Protection**" ، أو منع الحصول "**denail**" على أي من المواضيع السالفة الذكر.

على وجه العموم ، فإن أهداف السياسة الخارجية تعكس تصور الدولة لمحيطها ،وإمكانيتها ومستقبل العلاقات الدولية ، وهو التصور الذي يعبر عنه الأشخاص المخولون رسميا لصنع سياسة الوحدة الدولية، (رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، كبار الدبلوماسية)، إذ يكون لهم دور أساسيي في تحديد مضامين أهداف الدولة من خلال إدراكهم وتصوراتهم للبيئة الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية ،

و الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن موقع الهدف من سلم اولويات اهداف السياسة الخارجية ، يرتبط بمفهوم السياسة الخارجية لهذا الموقع ، فكون الهدف أساسيا أو هامشيا ليس مسألة مطلقة ، ولكنها تختلف باختلاف السياق العام لسياستها الخارجية .

---

[1] - Tanguy de wiled d'estmal ,**the use of economic tools in support of foreign Policy goals:the linkage between EC and cfsp in the europen union framework**" discussion paper prepared for the ECSAS FIFTH BIENNIAL INTERTIONNALCONFERENC,unite des relation internationals, university catholique de Louvain.1997,p01.

[2]–محمد السيد سليم،مرجع سابق. ص،140.

[3]-عامر مصباح، مرجع سابق،ص.42.

ثانيا _ خصائص السياسة الخارجية:

وضع محمد سيد سليم في كتابة السياسة الخارجية إطارا عاما لأهم ميزات وخصائص السياسة الخارجية، انطلاقا من تعريفه الإجرائي للظاهرة، فالسياسة بالنسبة له تعني : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

طبقا لهذ التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد و الخصائص الأساسية وهي : الواحدة و الرسمية و العلنية و الاختيارية و الهدفية و الخارجية و البرنامجية .

إضافة إلى محمد سيد سليم يذهب معظم دارسو العلاقات الدولية إلى ان للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة [2]:

–فهي تعبر عن توجهات الخارجية للدولة في مواجهتها للعالم الخارجي .

–فهي تعبر عن سياسة رسمية للدولة يتبناها جهاز الدولة التنفيذي ، فعلى سبيل المثال ما يصدر عن الكونغرس لا يعبر عن السياسة الرسمية للولايات المتحدة الامريكية ، بينها ما يصدر عن الإدارة الأمريكية من سلوكات خارجية هي من صميم سياستها الخارجية .

– وهي سياسة معلنة : و تحليلها يتم عبر تحليل السياسات و التصريحات المعلنة الرسمية .

إن السياسة الخارجية لدولة تتصرف إلى سياسة وحدة دولية إزاء المحيط الخارجي وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية .

السياسة الخارجية هي مايصدر عن الممثلين الرسمين للدولة الواحدة كونهم هم القادرين على إلزام الوحدة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ تلك السياسة

السياسة الخارجية علينه بمعنى أنها تشمل برامج العمل الخارجي الذي يعلنه صانعوا السياسة ، كما يمكن ملاحظة هذه البرامج من خلال الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي السياسة

---

[1]– محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ، 25.

[2] – عبد الرحمن الغالي ، **انعكاس السياسة الداخلية للدول علي سياستها الخارجية : الإنقاذ كمثال** ، أوراق عملية ، ورشة العلاقات الخارجية ، مارس 2003 ، ص، 01 .

تتميز السياسة الخارجية بمفهوم الاختيار وهو ما يعني انه قد صاغها ممثلون رسميون ، ومن خلال هذه الصياغة يختاروا من بين البدائل المتاحة كما أنهم يستطعون تغير هذه السياسة مع ما تفرضه الظروف لتتكيف مع الواقع.

السياسة الخارجية هي عملية سياسية واعية تنطوي على السعي لتحقيق أهداف غرضها التأثير على البيئة الخارجية المحيطة.

توجه السياسة الخارجية إلى المحيط الخارجي وهذا ما يميزها عن السياسة الداخلية.

السياسة الخارجية برنامجية تعتبر مركبة ومتعددة الأبعاد ، فهي تتضمن أبعاد ذات طبيعية محددة وتمثل في قرارات وسلوكيات.

❖ المبحث الرابع : نظريات السياسة الخارجية:

هنالك العديد من الباحثين و المحللين يركزون على الخطوات المختلفة المؤدية إلى الصياغة النهائية لمضمون السياسة الخارجية [1]. وهناك بعض المنظرين ممن يرون ان محاولة التنظير في السياسة الخارجية يجب أن لا نفرط في الاهتمام بالعوامل النفسية ، لأن إدراك صانع القرار لبيئة ، يعتبر من أهم محددات السلوك الخارجي للدولة .كل هذه المقاربات وأخرى ، قد استخدمت كل واحدة منها نموذجا من الرؤية لعملية السياسة الخارجية[2].

1/- الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية :

تنطلق الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية، من فحصها لتفاعل الدول في إطار النسق الدولي ، الذي يتميز "بالفوضى" الناجمة عن غياب سلطة مركزية[3].تحافظ على النظام في هذا النسق ، نسق يضم فواعل موحدة (نموذج "كرات البليار") وقد جاء العديد من المنظرين الذين جاؤا بأعمال إستندو فيها على فرضيات الواقعية الجديدة ، لشرح السياسات الخارجية ، إذا نجد من بينهم "جيمس فيرون" حيث :" عندما نقول نظرية x، فنحن هنا نتحدث عادة عن النظرية التي تفسر الوجود ،

[1]- عامر مصباح ، مرجع سابق .ص.41.

[2]-المرجع نفسه ، ص.42.

[3] -STEFANO GUZZINE, et sten running**", réalismes et anlyse de la politique étrangère"dans** : Fréderic charillon ,op ,cit .p.33

الواقع والتنوع في إطار x، وإذا كان x يمثل السياسة الخارجية لوحدة ما فإن السؤال يصبح من الذي يفسر الوقائع و التنوع في السياسة الخارجية لهذه الوحدة"[1].

وانطلاقا من هذه المقولة يمكنها الرجوع إلى نموذج كرات البلياردحيث تتصادم هذه الكرات مع بعضها وتتفاعل فيها بينها استناد إلى المنطلقات التي تقوم على الاعتماد على الذات و العقلانية في إتخاد القرار و المصلحة الوطنية ، و القوة العسكرية [2].

فالدول تجد نفسها خاضعة لهدا "المنطق النسقي" ولا تستطيع تجاوزه ، لان ذالك قد يعرضها إلى فقدان استقلالها او حتى وجودها المادي .

يتبنى مقترب الواقعية الجديدة في دراسة السياسة الخارجية ، مستوى تحليل تنازلي ينطلق من "الأعلى نحو الأسفل" ، فمفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب ، هو الحوافز والقيود التي تفرض النسق الذي تصنع في إطاره السياسة الخارجية ، في ذالك يقول "فريد زكريا ":"إن غالبية نظريات السياسة الخارجية ، تعز وسلوك الدولة إلى السياسة الداخلية او الثقافة القومية ، ولكن النظرية الجيدة تبدأ اولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية ، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية ، هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية[3].

ويرى "كينث والتز" الذي يعتبر رائد الواقعية الجديدة أن الواقعية فشلت في الأخذ بعين الاعتبار أثر بنية النظام الدولي على سلوك الدول ، فالواقعية الجديد تختلف عن الواقعية ، في شرحها

[1] -Charles todd kent **,politically rational foreign policy decision** _ makinge,a dissertation submitted te the office of graduat studios of teexcase,A,m université in partial futilement of the réquirements for the dégréé of dortor of philosophie ,August 2005,p.018.

[2] - David b.hux **soll,regimes ,institutions and frégien Policy change**. A dissertation submitted to the graduate facult of the louisiana state uneversity ،and agricultural and mechanical college in partial futilement of the réquirements for the dégréé of dortor of philosophie ، in the departement of political science ، may2003، p6.

[3]–رابح زغوني ،**تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه العراق مند حرب الخليج الثانية : فحص المقتربات النظرية** .مذكرة ماجستير،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007–2008.ص.22.

للكيفية التي تدفع بها القيود البنيوية للوحدات الدولية ،إلا ان الواقعية الجديد لا تنكر أهمية مستوى الفاعل "الدولية "في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية وذالك للأسباب التالية [1]:

–تحديد الخصائص التي تميز بها هذا المستوى ضروري ، لتفسير التمايز في السلوكيات الخارجية للدولة.

– الوحدات الدولية ليست ضعيفة للحد الذي يجعل تأثيرها في النسق الدولي معدوما لتتأثر و التأثير بين الوحدات الدولية وبيئة النظام الدولي ، تأثير متبادل .

–يكتسب التحليل على مستوى الوحدة ، أهمية بالنظر إلى التغير الذي يمكن ان يطرأ على أولوية تأثير أحدهما على الأخر.

وعليه فإن مقترب الواقعية الجديدة يرجح أن فهم أفضل لسلوك الدولة يمكن تطويره من خلال الفصل التام بين "الفاعل و البنية" لصالح الأخيرة ، فالنسق الدولي يبقى مسؤول عن التشابه في السلوكيات الخارجية للدول ، كما تولي الواقعية الجديدة اهتماما خاصا لما تملكه الدولة من موارد التي بدورها ترسم ملامح قوتها داخل النسق الدولي .

وتختلف الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية ، في استخدامها لمفهوم القوة ، فإذا كانت الثانية ترى أن السياسات الخارجية للدول، تتراوح بين سياسات تستهدف إلى الحفاظ على القوة أو زيادتها او التظاهر بها (استعراض العضلات بلغة مورغنتو)[2].

فأن الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى ، فالحياة الدولية ليست فقط البحث عن القوة ، ولكن البحث عن الأمن الذي هو وسيلة لإضفاء طابع شرعي لاستخدام هذه القوة في النسق الدولي ذو الطبيعة الفوضوية.

فالواقعية الجديدة تتبنى " **السلوك العقلاني للفاعل** " لفهم العلاقة بين سلوك الفاعل ، وبنية النسق الدولي الفوضوي ، التي تؤثر على كيفية تشكيل السياسات الخارجية لأعضائها ، و الحقيقة ان الواقعيين التقليديين من أمثال "ميكافيكي" "هوبز" ، قد أشارو لمفهوم العقلانية بمعنى "عقل الدولة " الذي يعني أن على رجال الدولة القيام بحساب عقلاني ، لكل الخطوات التي يقدمون عليها للمحافظة على بقاء الدولة وامنها في البيئة من العداد و التهديد ، مبتعدين عن المبادئ الأخلاقية و المثالية في مقابل أن لا يضحوا

[1]– رابح زغوني، مرجع سابق، ص،22.

[2]– المرجع نفسه، ص،24.

بمصالح الدولة[1] فالدولة حسب الواقعيين تنشئ أخلاقياتها وتعمل للحفاظ على بقائها ، فإذا كان للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بذاته دفاعا عن مبدأ عقلاني ، فالدولة لا يحق لها أن تقدم موقفا عقلانيا ، على حساب عمل سياسي ناجح[2].وعليه يستبدل عقل الدولة بالمصلحة الوطنية. كحافز لسلوك الدولة .[3]

تنطوي الواقعية الجديدة على نظريتين للسياسة الخارجية ، تختلفان اختلافا واضحا حول القيود التي تفرضها النسق الدولي ، وهما:"الواقعية الدفاعية "فحتى إن لم يكن أمن الدولة مهدد بشكل مباشر ، تبقى الدولة متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ، وأفضل طريقة تواجه بها هذه الإمكانية هي حماية أو زيادة استقلالها.أي الواقعية الدفاعية تدفع الدولة إلى تبني سياسة خارجية معتدلة ، وأكثر من هذا غير ضروري ، بل قد تكون له نتائج مضادة [4] بعكس "الواقعية الهجومية "، التي تعتبر ان الدول لا تصنع سياستها الخارجية ، بناءا على أسوء السيناريوهات ، بل تأخذ بعين الاعتبار احتمال التهديد لامنها ووصفا للواقعية الهجومية ، فإن الدول تبحث من خلال سياستها الخارجية دوما عن النفوذ ، نتيجة للثقة وليس الخوف[5].

_في الختام ، فإن النظريتين تتفقان حول أن الدول تبحث من خلا سياستها الخارجية ، عن الاستقلال وعن اللإستقلال وعن النفوذ أو إحداهما ، إلا أنهما تختلفان في أن الواقعية الدفاعية ، تعتقد أن الدولة لتتنازل عن استقلالها ، حتى وإن كان ذالك يعني فقدانها لمكسب النفوذ ، في حين ان الواقعية الهجومية ترى أن الدولة بإمكانها أن تتخلى عن استقلالها لتوفر فرص أكبر لممارسة النفوذ على بيئتها.

2-اللبرالية النفعية في تفسير السياسة الخارجية :

من روادها "إيمانويل كانط"، أدام سميث" ، جيريمي بنتام" وهذه النظرية تضم مجموعة من الأفكار و الفرضيات و المفاهيم الخاصة بها، مما يعطيها فهما خاصا لتفاعلات العلاقات الدولية ، ويرشحها لتكون إحدى المنظورات الكبرى في النظرية العلاقات الدولية[6].حيث تقارض الليبرالية أن الفواعل الرئيسية

---

[1]- رابح زغوني، مرجع سابق. ص.26.

[2]- ناصف يوسف حتى ، مرجع سابق ، ص،24.

[3] - Chris brown ,**understanding internationale relation**. Second edition, palgrave, gréât Brittan, 2001.p.72.

[4]- رابح زغوني ، مرجع سابق، ص.33.

[5]- المرجع نفسه ،ص،34.

[6]- المرجع نفسه، ص،36.

في السياسة الخارجية ، هي الأفراد و المجموعات المختلفة ، فالدولة هي مجرد مؤسسات سياسية ، تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية ، وبالتالي فإن حماية هذه المصالح في ظل قيود تفرضها نذرة الموارد وتضارب القيم ، وتفاوت القدرة على التأثير [1] لذالك نجد أن الليبرالية تتفحص طبيعة العلاقات ، التي تربط الفواعل المجتمعية وخيارات كل منها ،مع افتراض منطق العقلانية في سلوك هذه الفواعل ،وبهذا يكون مستوى التحليل الليبرالي بعكس نظيره الواقعي ، يأخذ منحنى تصاعدي من "الأسفل نحو الأعلى" في تفسيره للسياسة الخارجية[2].

في النظرية الليبرالية للدولة التي تفترض من أولوية المجتمع على الدولة ، بالنظر إلى انها تعتقد بأن الأفراد يجب أن يكونوا متحررين من السلطة التعسفية للدولة و الإضطهاد ،و الخوف الاعقلاني[3]، وعليه يقوم هذا المقترب على إفتراض أن :" الفواعل الرئيسية في السياسة الخارجية هي أعظاء المجتمع المحلي ، أي الأفراد.

و الجماعات الخاصة التي تسعى الى تعزيز مصالحها المستقلة .....فالمجتمع من الناحية التحليلية يأتي قبل الدولة "[4].ولغرض الاقتراب من هذه الفواعل و التعرف على تأثير خياراتها في السياسة الخارجية يستخدم الليبراليون مفهوم "الشبكة السياسة "، كإطار تحليلي لتفسير سلوكيات السياسة الخارجية ، وتقر الليبرالية أن كل دولة تدرك أولوياتها بناء على القيود التي يفرضها النسق الدولي ، ولكنها تدرك النسق على أنه أكبر من مجرد ترتيب للفواعل ، بل هو مجموعة من الخصائص المعنوية (القيم)، وخصائص المادية (الموارد) ، تصنعها الدولة في مسار مستمر من التطور و التغير في إطار النسق . وترفض الليبرالية فرضية " الطابع الوحدوي" للفاعل وانسجام مصالح المجموعات المكونة له بل تعتبر " النذرة "و" المفاضلة "، وتنوع الفواعل إلى جانب التوازن في القوى ، يجعل المنافسة أمرا واقعا ، ويجعل إستخدام العنف في كثير من الاحيان أمرا مقبولا ومشروعا.

---

[1] -Andrew Moraocsiv, "takin préférence seriously:Alibral theory of international politiques ", international organization .vol 51.N4,autumn 1997.p.p.516

[2]– رابح زغوني ، مرجع سابق .ص.38

[3] -Scotte burchill **,"liberalism** »:in scotte burchill , and ALL.op , cit , p .55

[4] -derk bienen,corena frund,volker ritberger**,"societal i,terests policy network, and foreign policy:an outline of utilitaire libéral foreing Policy théorie**"، working papier n .33,p.8.

3/- النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية:

يقول "ستفين وولت" أن : الواقعية الجديدة تميل إلى التركيز على العوامل المادية ، مثل الطاقة و التجارة ،فإن البنائيين يركزون على تأثير الأفكار ، فمن وجهة نظرهم أنه بدلا من إتخاد الدولة كمعطى مسبق ، تبحث عن البقاء ، فالبنائيين يعتبرون المصالح و الهويات نتاج مرن لمسارات تاريخية محددة".

في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية و الليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فان النظرية البناية تركز على التأثير الأفكار وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها ، يرى البنائيون أن المصلحة و الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون اهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع ، لإن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات و المصالح ، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول .إذن فالبناية تهتم أساسا بمصدر التغير او التحول.

بالأضافة إلى هذا فعجزت كل من الواقعية و الليبرالية على تقديم تفسير مقبول فتح المجال للبنائية كمنظور بديل لتفسير التحولات في هذه المرحلة .

ومن جهة نظر البنائيون ، فإن القضية المحورية في عالم مابعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهويتها ومصالحها ، حيث تلعب متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية عناصر أساسية لتحليل السياسي فمشكل الهوية و العرقيات زادت تفاقما وآدت بالكثير من الدول للانقسام مثلها حدث في البوسنة و الهرسك عند تفكك الفدرالية اليوغسلافية أومآ حدث في روندا وبورندي بين قبيلي الهوتو و التوتسي ، كما ان العوامل الثقافية و الحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين كصمويل هندغوتون[1].

ساهمت البنائية بوصفها منظورا جديدا لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية في تفسير العديد من الظواهر و المسائل الدولية باعتمادها على المتغيرات الجديدة في تحليل وتفسير السياسة الدولية ، فاهتمت بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات و السياسة الدولية

(1)- -ستيفن وولت ، العلاقات الدولية : **عالم واحد ، نظريات متعددة** ، "ترجمة : زقاغ عادل وزيدان زياني ، نقلا عن موقع :www.geocitees.com/ade/zegagh/ir

ونتيجة لذالك فإنها تعتقد ان الأفكار و الهويات و القيم و الأخلاق و الخطاب السائد له دور في الحياة السياسية ولها إمكانية تغير السياسة العالمية .

على الرغم من أن النظريات التفسيرية (الواقعية و الليبرالية) تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابت فإن البنائية تعتبرها عوامل غير ثابة وقابلة للتحول و التغير بطريقة مستمرة ومتواصلة .

وبالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في دولة مايكون حتميا تغير السياسة الخارجية لنفس الدولة ولعل هذا دليل المنظور البنائي في تفسيره لانهيار الإتحاد السفياتي.[1]

[1] – يرجع البنائيون سبب سقوط الإتحاد السفياتي إلى حدوث تغيير في الفواعل الاجتماعية الحاكمة و الصانعة للقرار ، ووصول فواعل اخرى تمثلة في الرئيس "غورباتشوف "حيث حملت قيم ومعاير وثقافة مختلفة تماما عن الفواعل الإجتماعية الأولى ، ومنه تحول سلوك الإتحاد السوفياتي من الدول شيوعية مساندة للأنظمة الديكتاتورية إلى دول معتدلة حسب إعتقادهم.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر التطرق الى السياق التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية مهما نظرا لتاريخ الجزائر الحافل ، خاصة على المستوى المغاربي، ويليه هيكل صنع وتنفيد السياسة الخارجية الجزائرية حتى يتسنى لنا معرفة عملية صنع وتنفيد السلوك الخارجي للوحدة السياسية، وتطرقنا أيضا الى أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة التوجهات و المعتقدات و الأفكار الوطنية وركزنا في هدا الجانب على سمات السلوك الخارجي للدولة الجزائرية ، لننتهي بأهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية للجزائرية

المبحث الأول: الإطار التاريخي لتطورا لسياسة الخارجية الجزائرية.

اولا: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر

أقام الأمير عبد القادر علاقات دبملوماسية مع السلطان المغربي وذلك لتمويل جيشه المحاصر من طرف الفرنسيين من ناحية البحر، ولهذا أرسل رسالة إلى السلطان المغربي ومعها بعض هديا لأجل تأسيس علاقات ودية، رد عليه برسالة و أرفق معها 600 بندقية[1].وبعد أن وطد الأمير عبد القادر علاقاته مع الفرنسيين بعد معاهدة ديميشال يوم 28 فيفري1834 [2].وتم تبادل القناصلة وجاء اعتراف المغرب الأقصى بدولته, وثم بادر الأمير بربط علاقاته مع باي تونس أحمد باشا.

بعد توقيع معاهدة تافنة بين ملك فرنسا لويس فليب و الأمير عبد القادر أرسل للأمير هديا حملها إليه القبطان اليجروفي 03 نوفمبر 1937 وعندما سرح الأمير المبعوثين وجه معهم رسالة إلى بيجو يشكره على الهدية الملكية التي يعتبرها عنوان للمحبة وأخبره انه ينوي إرسال هدية إلى ملك فرنسا عما قريب[3].أما عن مساعي الأمير لربط علاقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على مساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناءا على إلحاح حمدان خوجة حيث راسل السلطان العثماني عن طريق بريطانيا في ديسمبر 1841 ووصلت الرسالة إلى كل من السلطان العثماني وحمدان خوجة.

---

[1]– إسماعيل العربي ، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982) ، ص .225.

[2]– المرجع نفسه ، ص.116

[3]– العربي منور ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19** . الجزائر : دار المعرفة (2006) ،ص– ص.146–147.

ورد السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيد كل ما يراه لا ئقا لكن الضغوط البريطانية على الأستانة أدت إلى فشل تلك المساعي ، وبيقيت كل من تركيا وبريطانيا تحافظان على صداقة الطرفين المتصارعين .لذالك لم يبقى له سوى علاقاته الممتازة مع المغرب ، لكن بعد قصف الأسطول الحربي الفرنسي لكل من مدينة طنجة والصويرة التي كان من نتائجها تهديم العديد من المراكز التجارية و الصناعية التي كانت تجني دخلها الأساسي منها وسقوط العديد من الضحايا بين القتبل و الجريح[1].مما أدى إلى عقد معاهدة طنجة التي كان من أهم بنودها عدم تقديم المغرب أية مساعدة حربية لأعداء فرنسا ، وإعتبار الأمير خارجا عن القانون ، ومن تم سيطارد بسلاح حتى يقع أسيرا في يد إحدى الدولتين[2].

على أثر هذه الأحداث إتصل الأمير عبد القادر بالحاكم الإسباني في مدينة مليلية راسل الملكة الإسبانية إزابيل الثانية في شهر افريل 1847 أبدى فيها رغبته في أن تتدخل كاوسيط بينه وبين الفرنسين من أجل إعادة العلاقات السلم [3]، وفي 18 ماي 1847 إستلم الامير رسالة من (باشيكو) وزير الخارجية الإسباني أوضح له فيها أنا لملكة كلفته بإبلاغه رغبتها في إنهاء الصراع بينه وبين فرنسا ، ولما اطلع على هذه الرسائل ردى عليها برسالة يوم 16 جوان 1847 ذكر لها فيها أن فرنسا والمغرب قد تعاونا عليه، وانه من الواجب دفع هذا العداء[4].

لكن الحكومة الإسبانية كانت تدرك قوة فرنسا في المعدلة الدولية ، ولهذا بقية دائما تحافظ على صداقتها مع فرنسا و المغرب ولكنها قد عملت على تقديم المساعدات التي توفر الحد الأدنى للأمير عبد القادر لكنها أحيطت بالسرية التامة خوفا من أن تؤدي إلى توتر علاقاتها مع صديقتها فرنسا أو تؤدي إلى التصعيد مع المغرب[(5)].

وفي مطلع شهر ديسمبر أصبح الأمير عبد القادر محاصرا من كل مكان وكان ذلك جراء تقاسم الأدوار بين القوات الفرنسية و القوات المغربية ، حيث أن القوات الفرنسية اصطفت على الشريط الحدودي ، أما القوات المغربية فكانت تطارد الأمير في كل مكان حل به من الأراضي المغربية ، وبوصول الأمير

---

[1]– العربي منور، مرجع سابق ، ص,ص.241 ، 249

[2]– المرجع نفسه، ص، ص .246 ، 249

[3]– يحيا بوعزيز ، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999) ، ص .248.

[4]–المرجع نفسه، ص – ص .253–254.

[(5)] – سيدي ، محمد . **تحفة الزائر في مئاثر الأمير عبدا لقادر وأخبار الجزائر**. الإسكندرية :غرزوزي وجاويش 1993 ص– ص.320–321.

الى جبل بني خالد في بني يزناسن وجد نفسه محاصرا من كل الجهات حيث ادرك استحالت مواصلت الكفاح ، وبعد عقد المجلس الشوري اجتماعه لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسين ، وكان ذالك نهاية النظال العسكري و الدبلوماسي للأمير عبد القادر الذي دام خمسة عشر سنة[1].

ثانيا :إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية

بعد فشل الجزائرين في مقاومة جيش الاحتلال الفرنسي بقوة السلاح بسب انحصار المقاومة المسلحة في تحالفات عشائرية ، حيث كانت هذه الثورات تندلع في مناطق جغرافية محدودة، وكانت القوات الفرنسية دائما تحاصرها وتقضي عليها ، ظهرت فئة مثقفة تعلمت في المدارس الفرنسية ، حيث لاحظت الاختلاف الواضع في حقوق بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية المسلمة التي تعيش التهميش و الحرمان ، ظهرت ثلاث تيارات سياسية على الساحة الجزائرية : التيار الديني و التيار الإدماجي والتيار التحريري.

أ-النشاط الخارجي للتيار الإصلاح الاندماجي:

يتزعمه فرحات عباس وكان اتصاله بأطراف دولية من نفوذ الحكومة الموالية للالمان في باريس حيث حاول هو و انصاره ان يتفاوضوا مع حركة المقاومة في الجزائر لاجل الحصول على الحقوق السياسية للجزائر بين ، وقام فرحات عباس مع نهاية 1942 بتحرير بيان وقعه مع زملائه المنتخبين أبدو فيه استعدادهم للمشاركة في معركة لتحرير فرنسا مقابل الحصول للجزائريين على الحقوق السياسية وحرية التعبير[2].

وقام فرحات عباس و28 شخصية منتخبة من زملائه بإصدار وثيقة جديدة وأطلقوا عليها إسم "بيان الشعب الجزائري" وسلموا الوثيقة يوم 10 جوان 1943.

إلى الجنرال ديغول ونسخة اخرى إلى الجنرال كاثروا الذي كان مسؤولا عن الجزائر، إلا انها قوبلت بالرفض من طرف الجنرال ديغول و الجنرال كاثروا ، ومن ثم قرر فرحات عباس أن يتحالف مع

---

[1] – سيدي محمد، مرجع سابق، ص- ص .321-324.

[2]- أحمد سعيود ،" **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية و19سبتمبر1958**" (رسالة ماجيستر في تاريخ الثورة ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2002/2001)، ص- ص.30-31

مصالي الحاج زعيم حزب الشعب و البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أجل وضع إستراتيجية جديدة موحدة تتعلق بمصير البلاد[1].

سجن فرحات عباس وثم الإفراج عنه يوم 16 مارس 1946 ، فقام بتكوين حزب جديد أطلق عليه إسم الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ، وقدم في 09 أوت 1946 مشروع حزبه للإصلاحات السياسية ، لكن الإصلاحات السياسية التي جاء بها قانون 20 سبتمبر 1947 قد خيبت مرة أخرى امال فرحات عباس ، وتزوير إنتخابات أفريل 1948 تكون قد أغلقت جميع طرق العمل الشرعي ولم يبقى إلا طرف التغير عن طريق العنف [2]

ب-النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الديني:

مهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى قيام نهضة وطنية عربية إسلامية ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ولد عام 1889 بمدينة قسنطينة[3].وتأسست الجمعية في 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة تحت شعار " الإسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر وطننا".

يرجع إتصالها بأطراف دولية إلى تكليف الجمعية الشيخ الإبراهيمي رفقة الشيخ الفضيل القيام باتصالات ثقافية وسياسية مع الدول العربية و الإسلامية ،وعلى إثر ذلك إنتقلا إلى العرق وزارا السيد محمد فاضل الجمالي قبيل إنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس ، وطلبا منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وطلب البشير الإبراهيمي من البلدان العربية عبر وثيقة أرسلها إلى الجامعة العربية أن تتكفل بالطلبة الجزائريين في معاهدها الذين أكملوا الطور الابتدائي ، أما على المستوى الداخلي فان جمعية العلماء المسلمين بقيت تسير وفق خطها التعليمي إلى أن اندلعت الثورة التحريرية حيث قامت بحل نفسها وانضمت إليها.

ج-النشاط الخارجي للتيار الثوري التحريري:

تم إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا يوم 15 جوان 1926 بباريس برئاسة الشاذلي خير الدين (من تونس)ومصالي الحاج امينا عاما ، وبعد طرد الشادلي خير الدين من باريس أصبح الحزب جزائريا تحت

---

[1]- بوحوش عمار .**التاريخ السياسي الجزائري من البداية و لغاية 1962** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي (1997) ص،ص240،236.

[2]- المرجع نفسه ، ص،ص.240،243.

[3]-حمد بهي الدين سالم ، **إبن باديس فارس الإصلاح و التنوير** (القاهرة : دار الشروق ،1999)،31-53-33-56،بوحوش ، ص_ص، 247-248

قيادة مصالي الحاج ، ولما انعقد مؤتمر الشعوب المستعمرة ببروكسل من 10 إلى 14 فيفري1927 شارك فيه مصالي الحاج وألقى كلمة أمام المؤتمرين تعرض فيها لوضعية شمال إفريقيا في ظل الإستعمار بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ثم عرض برنامجه الذي طالب فيه بالاستقلال التام للجزائر[1].

وبعد عودة مصالي الحاج سنة 1936 إلى الجزائر اتهمته فرنسا بأنه يريد إقامة دولة جزائرية مستقلة ، وفي 26 جانفي 1937 تم حل حزبه (حزب نجم شمال إفريقيا)من قبل السلطات الفرنسية [2]، وبعدها قرر مصالي الحاج إنشاء حزب وطني جزائري تحت إسم "حزب الشعب الجزائري "وتم ذلك في 11 مارس 1937 وكان شعاره " نعم للتحرر ، لا للاندماج "ولكن أحداث 08 ماي 1945 أدت إلى إعتقال مصالي الحاج وحل حزبه.

وبعد خروجه من السجن أسس حزب جديد تحت إسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي جويلية 1948 شارك مصالي الحاج في المؤتمر المضاد للامبريالية لشعوب أسيا وإفريقيا وتمت المصادقة فيه على بيان قدم لهيئته الأمم المتحدة تضمن مطلب إنشاء المجلس التأسيسي الجزائري المستقل ، وفقا لمطالب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وفي هذا الإطار تم إرسال ممثل من الحزب إلى القاهرة في أكتوبر 1949 لمباحثة إمكانية تزويد المنظمة الخاصة بالأسلحة ، ومعرفة مدى استعداد الدول العربية و الجامعة العربية لمساعدة الجزائر ، وفي سبتمبر 1951 قام مصالي الحاج بجولة إلى البلدان العربية للتعريف بالقضية الجزائرية ، و التقي بملك السعودية و الأمين العام لجامعة الدول العربية و رئيس لجنة تحرير المغرب العربي الأمير عبد الكريم[3].

وبعد هذا النشاط الحثيث و المتميز بالصبغة التحريرية الثوري لأجل توطيد العلاقات مع جميع المنظمات ذات الطابع العالمي و الجهود القادرة على مساندة إستراتيجية المضادة للامبريالية ، وظهور الضباط الأحرار بمصر وبروز حركات التحرر في كل من تونس و المغرب ، تكونت في مارس 1954 اللجنة الثورية للوحدة و العمل وإنبثقت عنها جبهة التحرير الوطني التي فجرت الثورة من اجل الاستقلال في الفاتح نوفمبر1954.[4]

---

[1]– سعيود أحمد، مرجع سابق .ص.13

[2]– بوحوش عمار ، مرجع سابق ، ص، ص.294 ، 301.

[3]– ولد خليفة ، محمد العربي :"**إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيو سياسية "الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962** ، ط2.د.م (الجزائر : وزارة المجاهدين ، 2007) .ص. 84

[4]– المرجع نفسه" . ص.85.

د-النشاط الخارجي للحكومة الجزائرية تجاه إفريقيا :

سعت الحكومة الجزائرية إلى إفشال المناورات التي قامت بها فرسا لدى الدول الإفرقيا بغية عزلها عن القارة ، كما أدركت الحكومة الجزائرية اهمية جلب الدول الإفريقية للاعتراف بها ، من خلال المشاركة في الندوات و المؤتمرات الإفريقية ، ومن أهم هذه الندوات و المؤتمرات مايلي:

1-مؤتمر أكرا الثاني:إنعقد في ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة وكان هذا في العاصمة الغانية "أكرا" ،وخلصت هذا المؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة[1]

2-مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة:إنعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبرية "منروفيا" لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة حول القضية الجزائرية ، وكان ذلك من 04إلى 08 اوت 1959 إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية ، ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقت[2].

3-مؤتمر أديس أبابا:

إنعقد في العاصمة الأثيوبية " أديس أباب" من 14 إلى 24 جوان 1960 وهو المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة ، وأقر هذا المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية الجزائرية و الضغط على الحكومة الفرنسية لإجراء هذه المفاوضات ، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة للاعتراف بها ، مع إستمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة[3]

من خلال ما سبق فيما يخص المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية

---

[1]-بوظرية عمر ، " **النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف** – بئر خادم – ص 104 .

[2]- أحمد بن فليس ، " **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954 – 1962** "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر03 ، 2007 .ص.144.

[3]- المرجع نفسه ، ص.145.

للاستعمار ، وقامت أيضا الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى فتح تمثيليات لها في الدول الإفريقية التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية[1].

هـ-السياسة الخارجية الجزائرية من الاستقلال إلى بداية الأزمة الداخلية:

مع اتساع حركة التحرر في إفريقيا شيئا فشيئا،كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين في المغرب العربي وإفريقيا بحكم خصائصها الجيو سياسية على مستوى الإقليمي ، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار الإمبريالي ودعم حركات التحرر في العالم وكان هذا المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية ، كما عملت الجزائر على التدخل كل النزعات في المنطقة العربية ، وهذا ماتطرق إليه وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي "بأن عمل دبلوماسيتنا على الصعيد العربي يتمثل في القضاء على مصادر النزاعات بين البلدان العربية ، لكونها تعرقلنا عن التصدي المشترك ضد العدو[2].

أما محور الاهتمام بدعم حركات التحرر فقد أنشأت الجزائر جهازا خاصا مكلف بالعلاقات الخارجية مع تحركات التحريرية 1964 ، حيث عملت الجزائر على دعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا وتقنيا من خلال تدريب وتأهيل الثوار ،كما بذلت الجزائر جهودا من أجل القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي ، بحيث استغلت الجزائر نفوذها في منظمة الوحدة الإفريقية لكسب التأيد لمصر في صراعها مع إسرائيل وكسبت أيضا تأيد منظمة الوحدة الإفريقية لقضية فلسطين[3].أثناء الحرب الباردة كانت الجزائر تعمل بالتنسيق مع الإتحاد السفياتي في إطار معركة التحرر التي كان برى فيها الإتحاد السفياتي فرصة لبسط نفوذها على القارة الإفريقية عامة و المنظمة المغاربية خاصة.[4]

أما أهم محور اهتمت به الدبلوماسية الجزائرية هو محاربة الامبريالية خصوصا بعد قرار تأميم المحروقات ،و لذالك فأن الجزائر قامت بتكوين إطارات في مجال المحروقات لصالح الدول الإفريقية في المعاهد و الجامعات الجزائرية ، أما في إطار الجماعي لمحاربة الامبريالية ضمن حركة عدم الانحياز ،

---

[1]-بوظرية عمر ، مرجع سابق .ص .106.

[2]- **خطاب السيد محمد الصديق بن يحي أمام المجلس الشعبي الوطني**، وزارة الخارجية، مديرية التوثيق 1981، ص.14

[3]- بوعشة ،محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثوبية –الإريثيرية** .بيروت : دار بيروت : دار الجيل للنشر و الطابعة و التوزيع (2004) ، ص 140.

[4]- توفيق رواية ، "**التنافس الدولي في القارة الإفريقية**" ، مجلة البيان (12 جانفي 2010) www.allbayan-magazine.com /files/abrrica/8ht

فأن الجزائر كان لها نضالا طويلا ضد الإمبريالية وكانت بدايتها بمؤتمر مجموعة (77) الذي انعقد في الجزائر ، والذي مهد إلى القمة الرابعة لعدم الانحياز في الجزائر سنة 1973 ، وفيها دعت الجزائر وبقوة إلى ضرورة قيام اقتصاد دولي متوزان ، بحيث يتم من خلاله القضاء على علاقة استغلال الموارد الأولية للشعوب الفقيرة ،خلاله القضاء على علاقة استغلال الموارد الأولية للشعوب الفقيرة ، وطالبت الجزائر الأمم المتحددة بضرورة عقد دورة طارئة للبث في القضايا الموارد الأولية و العلاقات الاقتصادية ، وكان لها ذلك سنة 1974 ، وفي هذه الدورة تبين الأمم المتحددة قضايا العالم الثالث ، وتم الإعلان عن مشروع نظام اقتصادي دولي جديد[1].

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجزائر من خلال علاقتها الثنائية و علاقتها ضمن الإطار الجماعي أنها كانت تؤدي دورا أساسيا في الطرف الأول للمعادلة المغاربية و الإفريقية ، وإذا قسمنا إفريقيا إلى شمال وجنوب تكون الجزائر الفاعل الرئيسي في المنطقة الشمالية الإفريقية و المنطقة المغربية.

و-السياسة الخارجية أثناء الأزمة الداخلية:

تمحور النشاط الدبلوماسي الجزائري رغم تراجعه الكبير في ثلاثة محاور وهي الدفاع عن شرعية إدارة النظام الأزمة الداخلية و التعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها ، و الاهتمام بقضية الصحراء الغربية التي تحمل بعض دلالات تعرض الجزائر لمطالب تربية من طرف المغرب ، وكذا قضية الطوراق فيما وراء حدودها الصحراوية (النيجر ، مالي) خوفا من إنتقال العدوى إلى تراب الجزائر ، وما يمكن أن تحمل النظام من متاعب أخرى قد تضاف إلى متاعب ‘ادارة الأزمة الداخلية ومحاربة الإرهاب قضية الإرهاب قضية الصحراء الغربية منذ تفجرها كانت محل اهتمام من طرف الجزائر ، وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسب الأزمة الداخلية ، ونظرا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية للجزائر ،ورغم ان الجزائر استطاعت ان تحصل على اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية و بالتالي قبول عضويتها وتصنيفها في خانة تصفية الاستعمار ، فأن تراجع النشاط الخارجي للجزائر قد أدى إلى تراجع العديد من الدول عن إعترافتها بالصحراء الغربية و التي من بينها بعض الدول الإفريقية بل و أصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منظمة وحدة الإفريقية ، ومن هذه الدول : بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، غينيا و السنغال وهي على ما يبدو

[1]- رزيق المخادمي ، عبدا لقادر ، **منظمة الوحدة الإفريقية التحدي و الأمل** ، الجزائر : موفم للنشر ، ص- ص ، 57 -78 ، بوعشة ، ص-ص .48-49.

قائد هذه المجموعة[1].وقامت الجزائر من خلال مبادرة "النباد" من الحرص على ثبات موقفها من قضية الصحراء الغربية وحققت انتصار كبيرا للقضية ، ولهذا فأنه "لحد الساعة لم يتمكن المغرب من إحداث اختراقات دبلوماسية في إفريقيا بشأن النزاع الصحراوي وإذا لازالت الجمهورية الصحراوية تتمتع بإعتراف حوالي ثلاثين دولة في القارة"[2].

أما قضية الطوارق فأن الجزائر إهتمت بها منذ ظهورها سنة 1962 بمالي إلى انفجارها مرة أخرى في 07 ماي 1990 في النيجر ومالي وسبب هذا الانفجار هو التهميش السياسي و الاقتصادي

و الاجتماعي وهو إختلاف قائم بين (الطوارق : البدو البيض و السكان ،الحضر السود)، وهذا مادفع بهم إلى اللجوء إلى الجزائر وليبيا ، ولكن قامت الجزائر بمساعي لإرجاع طوارق اللاجئين إلى بلدانهم قد أدى إلى عودتهم لأوطانهم ، ووجدوا تسهيلات من قبل رئيسي النيجر ومالي ، حيث أصدرا عفو شاملا.

وقدما وعودا بتقديم الدعم المادي لهم إلا أن وضعيتهم قد أصبحت أسوء من ذي قبل حيث تقييد حركتهم إضافة إلى فقدانهم حق تعليم أبنائهم.

بعد انفجار الوضع سنة 1990 أدركت الجزائر أن الأوضاع تنذر بتهديد قوي الأمن القومي الجزائري و لذلك أولت اهتماما لمنطقة الجنوب و تم تخصيص 35 مليار لتمويل مشاريع السياحة و الري إضافة إلى إصلاح إداري جعل كل من تمنراست و اليزي ولايتين و لاول مرة يجتمع مجلس الحكومة في ولاية ادرار في 12 جانفي 1995, و كان الاهتمام بمشكل الارهاب الهاجس الاكبر لدى صانع القرار,

و كما كانت الجزائر تواجه تجاهلا من قبل الطرف الاوربي اضافة الى حملته الشرسة على شرعية ادارة الجزائر اللازمة , و لهذا قامت االجزائر بالتنسيق مع كل من تونس و مصر لانهما كانتا تعانيان من ظاهرة نفسها,و بتنسيق جهود هذه الدول و العمل في اطار جامعة الدول العربية استطاعت تطوير الموقف العربي لصالحها و توج باتفاقية حول التعاون لمكافحة الظاهرة, بالقاهرة يوم 25 افريل 1998.

---

[1]- بوعشة محمد ، مرجع سابق ، ص-ص 108-109

[2]- عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للامن القومي الجزائري** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005)،ص-ص ،81-82

لكن الطرف الاوروبي لم يتفهم الظاهرة الا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, بضغط من الولايات المتحدة الامريكية سوف يتطور الموقف من ظاهرة بشكل سريع جدا لصالح الجزائر.[1]

ن) عودة السياسة الخارجية الجزائرية إلى الساحة الدولية:

اثناء اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة 1999, و في كلمته الافتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب و عن نزاعات و مشاكل إفريقيا, و أكد ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية لوضع حد للحروب في القارة الإفريقية, و طرح على القادة الأفارقة نية الجزائر في القيام بالوساطة فوافق القادة الأفارقة على وساطة الجزائر في كثير من النزاعات مثل النزاع بين إثيوبيا و اريتيريا,لكن هناك بعض الدول ابدت قلقها من عودة الجزائر إلى الساحة الدولية مثل المغرب الذي يسعى مع فرنسا و أمريكا من اجل تحييد الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية, و اي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل فيها الاوروبيين و الامركيون قد يلفت انتباه المجموعة الدولية لاستعادة الجزائر لدورها في افريقيا و الساحة المغاربية[2].

هكذا استطاعت الجزائر ان تكسب الصوت الإفريقي و العالمي إلى جانبها بحيث عبر رؤساء الدول و الحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية[3].

و بنجاح الجزائر في وساطتها في حل العديد من النزاعات و التفاتها اكثر الى المشاكل المغاربية و الافريقية تكون قد عادت الى مكانتها الريادية في الساحة المغاربية و الافريقية.

و النتيجة التي توصلنا إليها ان مكانة المتميزة للجزائر كانت انعكاسا لمشوارها في النضال التحرري قبل الاستقلال و وقوفها وراء حركات التحرر بعده, و من ثمة سخرت كل الوسائل التي اتاحها الإطار الإقليمي لخدمة مصالحها و قضاياها, كما نستنتج ان تراجع مكانتها كان بسبب أزمتها الداخلية مما جعل مصالحها مهددة, هذا ما دفع بها الى النشاط اكثر بعد ان بدأت تتعافى منها الاسترجاع مكانتها على الساحة المغاربية و الإفريقية من اجل خدمة مصالحها كان لها ذلك.

---

[1]– سعادة ابراهيم, " **الجزائر و الأمن الإقليمي**" (رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر) ، ص–ص 187–188.

[2]– بوعشة محمد ، مرجع سابق، ص،ص113،229،24.

[3]– رزيق المخادمي ، مرجع سابق،ص،108.

المبحث الثاني : هيكل صنع و تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

أولا: ان عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد, و السيادي تشترك في صياغتها العديد من المؤسسات الدولة, منها ما يحدد الدستور الجزائري و ضيفتها و منها ما يقرره صانع السياسة الخارجية الا وهو رئيس الجمهورية, فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:

يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها و يبرم المعاهدات و يصادق عليها.[1] و يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها, و يصادق على اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلام,و تصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني كما يمكن للرئيس أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة و معاهدات السلام فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها.[2]

و دستوريا هناك مؤسستان مخولتان لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية و هما:

1. **المجلس الدستوري:** هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية[3] اما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ[4]
2. **البرلمان بغرفتيه:**من حق البر لمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية و إصدار لائحة يرسلها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية تتعلق باتفاقيات الهدنة و معاهدات السلام و يمارس البرلمانيون الرقابة البعدية لأي معاهدة من خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي أي من وزارة الخارجية و التعاون و الجالية تخص بعض القضايا الخارجية[5]

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , **دستور 1996** , مادة 77.

[2]– المرجع نفسه, مادة 130, 132, 97, 77, 70 .

[3]– دستور 1996، مرجع سابق، المادة 165.

[4] – المرجع نفسه ، مادة 168.

[5]– عبد الحميد سي عفيف ،مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر .لمجلس الشعبي الوطني ،لجنة الشؤون الخارجيةوالتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

أما صياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فان وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب:[1]

- ✓ إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- ✓ تحضير مختلف المتعلقة بالتعاون الثنائي و اللجان المختصة.
- ✓ إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.
- ✓ بإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الاستيراتيجية الشاملة و الذي أنشاء في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم 84-398 و مهامه فيما يخص السياسية الخارجية تتمثل في[2]:

- ✓ القيام بالدراسات المستقبلية للمسائل الاستراتيجية الخاصة بالحياة الوطنية ودولية.
- ✓ أمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الأمن و أثارها على الجزائر.
- ✓ تشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

و هناك بعض الهياكل نذكر منها:

- ✓ السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية [3]

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها و المنشاة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004حيث تسهر على صياغة السياسة الخارجية[4]

---

[1]- رئاسة الجمهورية, **مرسوم رئاسي رقم 02-404مؤرخ في 2002/10/26** يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, ع, 79, 2002/12/01.

[2]- رئاسة الجمهورية, **مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 1993/01/26** يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية , الجريدة الر سمية للجمهورية , ع, 29, 29 /1993/01.

[3]- رئاسة الجمهورية , **مرسوم رئاسي رقم 02-406مؤرخ في 2002/10/26** يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , ع, 2002/12/7901.

[4]- رئاسة الجمهورية, **مرسوم رئاسي رقم04-174 مؤرخ في 2004/06/12** يضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية,ع, 16،2004/06/39.

- ✓ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني و المنشاة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08-163 المؤرخ في 04 جوان 2008 و التي تقع تحت سلطة وزير العدل و هي الجهاز استشاري دائم مكلف بآرائه و دراسته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني و تسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية[1].

ثانيا: هيكل تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية.

إن القرارات السياسة الخارجية الجزائرية يصنعها بالضرورة الأفراد, ذلك أن البعد الإنساني قد يؤثر على خيارات السياسة الخارجية , من خلال جملة من العوامل المشتركة بين البشر و التي تؤثر في طريقة إدراكهم وردود أفعالهم لبيئتهم الدولية, حيث تؤثر العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسة معينة,هذه العوامل و ردود الأفعال تترجمها الأطراف غير الرسمية المختلفة و الأكثر تأثيرا فهذه الفواعل قد اكتسبت رسائل للتأثير في سير الإحداث و الأزمات السياسية كما أنها سهلت على صناع القرار السياسي الخارجي عملية الحوار و التواصل بين الشعوب[2].

-فهيكل تنفيذ السياسة الخارجية يبرز في مجموعة من الأجهزة نجدها ممثلة فيمايلي

- ➢ رئيس الجمهورية .
- ➢ وزير الخارجية.
- ➢ السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان.
- ➢ الوزير النتدب المكلف بالشؤون المغربية و الإفريقية.
- ➢ البرلمان و أجهزة الدولة المختلفة.

1-رئاسة الجمهورية ممثلة في رئيس الجمهورية مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة حيث تنص المادة 91 من الدستور على مايلي[3]:

---

[1]- رئاسة الجمهورية,**مرسوم رئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 2004/06/12** يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , ع, 39، 2004/06/16.

[2]- بودردابن منيرة, **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية** ,(دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) , مذكرة ماجستير في العلوم السياسة , قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية, جامعة قسنطينة , 2008 -2009 ,ص,04.

[3]- التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 و في 06 مارس 2016.

-يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بسلطات و صلاحيات عديدة خاصة فيما يخص السياسة الخارجية من بينهما:

أ- يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة و يوجهها .

ب- بيرم رئيس الجمهورية المعاهدات الدولية و يصادق عليها.

حيث نجد الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري في فترة الرئيس بوتفليقة كان مجهودا شخصيا سواء في الصياغة أو الأداء اذ نجد رئيس الجمهورية دائما الحضور شخصيا في الندوات أو الملتقيات الدولية و الزيارات المستمرة للدول في كل القارات , خاصة خلال عهدته الأولى حيث انه قام ب 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين[1]

2/وزير الخارجية من مهامه إدارة الأعمال الدبلوماسية و العلاقات الدولية بين الدول و يعبر عن مواقف الجزائر و يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة و يقود المفاوضات ,وهو أيضا مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة.[2]

و من بين المهام الموكلة إلى وزارة الخارجية دستوريا جمع مساهمات الدول و المتعاملين الذين من شانهم المشاركة في ترقية الاقتصاد المالي, التجاري , و الثقافي و كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر [3].

3/تلعب السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان دورا كبير في تنفيذ السياسة الخارجية, حيث يعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتبر بصفته مفوضا للحكومة الجزائرية لدى دول أو منظمات متعددة[4]

و للسفير مهام متعددة نذكر أبرزها :

-التعريف بسياسة الجزائر في الخارج و تعزيز علاقات الصداقة و التعاون مع البلد المعتمد له.

-السهر على حماية و ترقية مصالح الجزائر في البلد الموجود فيه.

-إعلام وزارة الخارجية بظروف إقامة الجالية الجزائرية.

-تزويد وزير الشؤون الخارجية بالمعلومات و التطورات لمساعدته في إدارة التطورات الدولية.

---

[1]- محمد بوعشة, مرجع سابق ,ص, 160,164.

[2]- رئاسة الجمهورية , **مرسوم رئاسي رقم 02-403** ، المواد :.1,2,14.

[3]- **مرسوم رئاسي رقم 02- 404**، مرجع سابق.

[4]- **مرسوم رئاسي رقم 02- 406**، مرجع سابق.

4/ الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغربية و الإفريقية من المهام الموكلة إليها تتولى التعاون الثنائي في العلاقات الجزائرية.

المغاربية و هي مكلفة بتشجيع التعاون الثنائي و تنفيذ القرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي[1]

5/ البرلمان و أجهزة الدولة المختلفة حيث يعتبر البرلمان عنصر فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية, فبناءا على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية و يمكن أيضا أن تتوج هذه المناقشة عند اقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا, لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية.[2]

و استنتاجا لما سبق و من خلال تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يقول فيه:

" اعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس الدولة ما هي إلا مسالة ثقة قبل كل شيء لان صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس و من ثم فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى ابعد الحدود" [3]

نستنتج أن الثقة و العلاقة الشخصية بين الرئيس و المكلفون بالمهام في قطاع الشؤون الخارجية , هي أيضا لها مكانتها إلى جانب التشاركية و إلى المؤسساتية , حتى و أن لم تكن لهم أي خبرة آو تخصص في المجال.

المبحث الثالث: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

أولا: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بالكثير من السمات التي لم تتوانى الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها و سماتها سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال , و من بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الازموي في السياسة الخارجية و سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

---

[1]– **مرسوم الرئاسي رقم 02– 404** , مرجع سابق.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, المادة 148 المؤرخ في مارس 2016.

[3]– عبد العزيز بوتفليقة, **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات** , ابو ظبي ,الخميس 2000/02/17

1-الطابع الازموي في السياسة الخارجية

بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في إعقابها نشاط دبلوماسي قوي و ذلك للتخلص من الاستعمار الذي عانت منه الجزائر و بعد الاستقلال و جراء هذا التحول كان إلزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف و مع تنفيذ سياسة التأميمات في 24 فيفري 1971 دخلت الجزائر في أزمة مع الغرب ,

و بفضل نشاطها الكثيف و عقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967 و مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة المواد الأولية و سيدة العالم الثالث, وكسبت سمعة طيبة و واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار و احترام من قبل الأعداء و ارتياح واسع في الداخل لكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر , وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر. لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من اجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير, و عزل المغرب عن العمل الإفريقي , و استطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس,موريتانيا, مصر, و نيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982و انسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه[1].

لكن أثناء العشرية السوداء التي شاهدتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي و سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية , ومع بداية انفراج الأزمة و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدا يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد و بدا الجزائر تعود إلى الساحة الدولية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج , بالخصوص إفريقيا

و المنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي و الطبيعي للجزائر بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات و النزاعات مثل حل نزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و اريتريا و بعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية و لهذا فان الطابع الازموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائري[(2)] .

---

[1]– محمد بوعشة، مرجع سابق، ص،ص 31,39.

[(2)] –المرجع نفسه , نفس الصفحات.

2-العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية

دستور 1963 في المادة الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها وتنسيق السياستين الداخلية و الخارجية للبلاد , و استمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة و قيادتها و تنفيذها أما الدستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن الرئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها , وبذلك فانه يعين السفراء و المبعوثين فوق إلى عادة إلى الخارج و ينهي مهامهم و يتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم و نفس شيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 , و إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية فانه تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية و الدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري و من هنا السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما, و ذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا و تنفيذا منذ الاستقلال[1].

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها, و هذا يطرح مشكل الاستمرار و التغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء , فتغير صناعة القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي و يرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار "حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها و يجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال و بتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار و كذا اختلاف الحاجة أو الداعي الى ذلك" و بتالي فان اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية أدى صناع القرار في

[1]- عديلة محمد الطاهر , "**اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999. 2004**" (مذكرة ماجستير , جامعة قسنطينة , 2005), ص,ص.92،84،82.

السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا و يتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها [1].

2-طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد لزمت جبهة التحرير الوطني منذ الثورة التحريرية طابع الحياد في نشاطها الخارجي, فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية و لم تتدخل فيها و لم تقف إلى جانب احد ضد الأخر كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغربية و العربية[2].

و لما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تتدخل أيضا في الخلافات العربية – العربية , كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي إقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير و الاحترام في الأوساط العربية[3]

لقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات و خلافات عربية , و قبلت وساطتها و توجت بحل النزاعات و الخلافات بين كل من ليبيا و تونس, و بين مصر و ليبيا , و إذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية و دول الجوار الأخرى تؤدي إلى الوقوف معظم الدول العربية رواء الطرف العربي ضد الطرف الأخر فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى و أن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون احد أطرافها عربيا , مما جعل وساطتها مقبولة عند الدول الغير عربية , و بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على الطابع الحياد حيال .

كل النزاعات و الأزمات الدولية , ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر, و هذا ما اكسبها هيبة

و سمعة طيبة في العالم و على سبيل المثال نزاع إيران و العراق, فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق و دعمته بمال و السلاح ضد إيران ,فان الجزائر ظلت على حياد تعرض وساطتها لحل النزاع , و نجحت في تسوية النزاع بينهما, و أيضا وقفت الجزائر إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال , باعتبار أن الصومال هي التي اعتادت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار , لكن الجزائر لم تعرج نظام مقديشو هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها

---

[1]- المرجع نفسه , ص, 93 .

[2]- عمار بوحوش، مرجع سابق , ص,ص. 264-265-306.

[3]-احمد بن فليس , **مرجع سابق**، السياسة و العلاقات الدولية ، ص, 79.

في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و اريتريا و تم قبول الحل المقترح من الجزائر , إذن قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل و بعد الاستقلال[1].

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

يشير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذا المنحى بان الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السياسية الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها الثورة التحرير المباركة و تواصلت في عهد الاستقلال الوطني , و يمثل حق تقرير المصير و إنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله و تحقيق العدالة و المساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفنا[2].

و في رده إمكانية بعث رسالة سياسة نتاج المناورات التي يقيمها الجيش الوطني الشعبي صرح بقوله:" الجزائر لا تريدان تبعث أية رسالة سياسة لأنها تصادق من يصادقها و لا تعادي من يعاديها , إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس"[3] ، و من مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية هو التدخل في شؤون الداخلية لغرها من الدول , مع ذلك فهي لا تدخر جهدا لصالح السلم عندما يطلب منها ذلك.حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86المادة 93 , وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية و حركة عدم الانحياز, و هي مبادئ التي تضمنها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية [4] ،فالتصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة , بل يجب العمل على تنمية السلم بين الدول الجوار و التخلص من عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و كذلك مبدأ التعاون بين الدول المجاورة , دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها , مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء الى القوة, عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة هذه بعض المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية, و فيما يلي تفصيل لهذه المبادئ:

أولا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

---

[1]– اسماعيل العربي، مرجع سابق , ص.225 .

[2]– عبد العزيز بوتفليقة , **حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الاوسط** Mbc, نيويورك, 2005/06/30.

[3]– عبد العزيز بوتفليقة , **ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية مجد 2000**, حاسي بحبح, 2000/05/10.

[4]– الدستور الجزائري.

نصت العديد من مواثيق المنظمات الاقلمية مثل جامعة الدول العربية , و منظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة و الداعمة لمبدأ الأمم المتحدة و المنظمات الاقلمية التي تنتمي إليها , ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و عدم التدخل فيما يجري فيها و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ة و في حالة إلا خلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي بخلف معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية و حق الدفاع عن النفس[1].

كما ذكرنا فان السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الاقلمية التي تنتمي إليها , و مبدأ احترام سيادة الدول المجاورة ُاستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه , الأول هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الاقلمية و الاستقلال السياسي للدول المجاورة أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة و الاستيلاء و تهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار[2].

ثانيا: مبدا حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء الى القوة:

وفقا للمبدأ الاول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة او التهديد بها في علاقاتها الدولية, فان كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل و نزاعات و لذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دورهم في تجميد النزاعات بين الدول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها , فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد الى استعمال القوة او التهديد بها ووفقا للمبدا الثاني , فان بروز اي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام الى الطرف السلمية لتسويقه لوساطة و المفاوضات

[1]– محمد قجالي , **ضبط الحدود الاقلمية للدول و مبدا حسن الجوارالخالة الجزائرية , التونسية**(رسالة ماجيستر في القانون الدولي و العلاقات الدولية , جامعة الجزائر , 1990), ص, ص.172–175.

[2]– المرجع نفسه ، ص, 175.

و التوفيق و التسوية القضائية, و الالتجاء الى المنظمات الدولية و الاقليمية[1]، ان حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية و نبذ استعمال القوة يعد شرطا اساسيا لعلاقات حسن الجوار , و الجزائر حتى قبل الاستقلال و في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو الى "التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في ايطار التفاوض المباشر او في إطار المنظمات الاقليمية , و عند الاقتضاء اللجوء الى القضاء او المنظمات العالمية و لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في اطار التعاون التجاري و الجهوي , فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل و احتواء الكثير من النزاعات الدولية "[2] .

و اكبر مثال على ذلك لجوء الجزائر الى منظمة الوحدة الافريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب و كان ذلك في اطار هذه المنظمة لان الدول المغاربية و الافريقية التي تحبذ الحل السلمي في اطار المغاربي و الافريقي منع قصد اقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء الى القوة ليجنب الحاق الاضرار بمصالح اطراف النزاع.[3]

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

تقرر المادة 92 من الباب الاول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها مايلي يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية و التمييز العنصري محورا اساسيا للثورة , و يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افرقيا و أسيا و أمريكا اللتنية في كفاحها من اجل تحررها السياسي و الاقتصادي و من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا اساسيا للسياسة الوطنية[4]

ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية , كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مضيرها قبيل و أثناء الثورة التحريرية , وترسخ هذا المبدا

---

[1]– بالقاسم لحلوح ," **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** ",(رسالة ماجستير في قانون الجنائي الدولي, قسم القانون العام , جامعة البليدة , 2004) , ص, 55.

[2]– قجالي محمد ، مرجع سابق ص– ص, 294–295.

[3]–بلقاسم لحلول ، مرجع سابق ، ص .58.

[4]–الدستور الجزائري.

لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها و ذلك اصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[1]

ومن امثلة ذلك في دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها ، مارست الجزائر هذا مع موريتانيا عندما اراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الاجنبية عليها, و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره, و ذلك لا ينبع من مجرد الوقوف الى جانب حركات التحرر و هي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك التزاما اكبر من طرف الجزائر بتاييد الموقف الصحراوي حيث ارادنا المقارنة بين الدور الجزائر

و حجم تاييدها للقضية الفلسطنية و تاييدها للقضية الصحراوية لوجدنا ان الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد اكبر، ذلك لان اي قضية تحررفي العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان[2] .

ويعد حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العلاقات المغاربية ، بحيث ان إتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية كما إعترفت به موريتانيا بموجب إتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يم 1979/08/05 ، وإعترفت به بموجب إتفاقية الإيخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983،وفي نفس السياق كانت الجماهرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحرواي في تقرير مصيره[3].

أما العلاقات الجزائرية المغربية فانها شهدت قطيعة دامت 12 سنة ، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي ، الا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، وبذلك فأن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة إحترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها ، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها[4] .

رابعا : مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

---

(1) -khalfa mameri **« pelevinge aux source de la politique de l algerie »** revue algerienne des internationales 04 (1986) :p،p . 16،18.

(2) –قجالي محمد ، مرجع سابق ، ص–ص.308–309

(3)– المرجع نفسه ، ص– ص، 309–310.

4–المرجع نفسه.ص–ص،310–311.

هذا المبدأ يعتبر ذو اهمية كبيرة إلى جانب المبادئ السابقة الذكر لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصوير الجزائري ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي او جهوي لصالح أطرافه ، ويتم بعثة عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوارين بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ،ويشمل كذلك إبرام المعاهدات والإتفاقيات الضرورية لهذا الغرض ، كما يحدده القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدا وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء و التعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ،حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

وكانت هذه المشاريع إقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج جاهزة فيما بعد ، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ، ففي ميدان الطاقة ثم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس ، وفي الميدان الصناعي ثم انشاء تسعة شركات جزائرية تونسية ذات إقتصاد مختلط ، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 2200 عامل .

وفي الميدان التجاري و المالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الإتجاهين.[1]

هكذا فإن الإهتمام أكثر بمدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ماتتصوره الجزائر.

خامسا : ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الإستعمار:

سعت الجزائر ومنذ الإستقلال إلى ترسيم و ضبط حدودها مع الدول المجاورة إذا ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار هو إستمرار لمبادئ ثورتها ، فانها تجد في ضبط هذه الحدود

[1]– قجاني محمد ، ص،ص.305،307.

و ترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد الإستقلال كثفت من التمسك يحدودها أي الجزائر ، وفق اتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدات الرباط 1972/06/15 ن بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر و المغرب التفتت الجزائر إلى جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم ، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06وتم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08 ،مع النيجر يوم 1983/01/05 إما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث لتطبيق الجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأنه يترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لإحترام وصيانة قداسة الحدود[1].

وحسب قاتيل « Vattel»فان أي مساس أو إغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدونا وظلما، ومن اجل تحاشي الوقوع في ذلك و الابتعاد عن كل مسالة سوء تفاهم فأنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة الاتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.

المبحث الرابع : أهداف و محددات السياسة الخارجية الجزائرية

أولا : أهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال في 1962 وخلال سنوات السبعينات من فرض الجزائر كلاعب أساسي في العلاقات الدولية وإعطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في مولاة لأحد المعسكرين ، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية ، التي إنتزعت إستقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها ، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية لا تزال من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا وكان صناع هذه السياسة شباب من خريجي مدرسة الثورة ينطق بها رئيس البلاد هواري بومدين ومهندسها ومسوقها عبد العزيز بوتفليقة ومن كان معهم من أبناء الوطن.

---

[1] –قجالي محمد، مرجع سابق ، ص–ص. 302–303

1-الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية :

إن أهداف الرئيسية للدولة الجزائرية ودورها الفاعل في المنطقة المغربية يؤكده الرئيس بوتفليقة في قوله :"أن الجزائر قلب المغرب العربي"[1].

و الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية :

أ-**المحافظة على إستقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي** :هذا ما جعل ارتباط المقاربات والإستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان إستمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني ، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم لطاقة الدفاعية للأمة [2].

ومن مهام الجيش المحافظة على إستقلال الدولة و منها القومي نذكر مايلي:[3]

-الحفاظ على سلامة التراب الوطني -حماية السيادة الوطنية و رموزيها - الحفاظ على الوحدة الوطنية - منع كافة أشكال التدخل الأجنبي -رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر والمنطقة المغاربية ككل.

ب-زيادة قوة الدولة :يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية ، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغربية يؤدي إلى وجود حالة إستقطاب حاد في العلاقات البينية المغربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر ، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس [4].

2-الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني .

---

[1]- عبد العزيز بوتفليقة ،**حديث لصحيفة العرب** ، لندن ، 2006/07/15

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،**دستور 1963** ، مادة 10: الاهداف الاساسية للجمهورية الجزائرية.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **دستور 1996** ، مادة 25.

[4]- محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص .149.

فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية , بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية و المجال الاقتصادي متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية و المناجم و الزراعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية و البناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة و بناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة [1]

لكن و باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث و اقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول و الذي كان لابد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية[2] ، فان هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي .

3-الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية

بالإضافة إلى الأهداف السابقة التي تطرقنا إليها نستطيع القول بان هناك جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر منها:

العمل على نشر الإيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي([3]).

و كاستنتاج لما سبق فان الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه الأهداف و ذلك لعدة اعتبارات منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة و عدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي بما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي و ما يزرع لها الهيبة و الاعتراف الإقليمين و الدوليين على الصعيد الخارجي[4] .

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

---

[1]- **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ص,ص. 15،13.

[2]- خالد منه , **اثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات** (مذكرة تخرج ماجيستر , قسم العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2001) ,ص,ص. 73،59.

[3]- فاروق عمر العمر , **صناعة القرار و الرأي العام** , دار النشر و التوزيع , القاهرة .

[4]- عبد العزيز بوتفليقة , **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات** , مرجع سابق.

أ –**المحددات الاقتصادية :** لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى, و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج , كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها, الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة[1]، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية و الموارد الطبيعة المتاحة, و بالنسبة للجزائر فان مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها لا تشكل عبئا عليها, بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين , آما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة و غنى الدول[2]، تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا باس بها و أهمها النفط , حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط و الغاز بامتياز , لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط " و هو بطبيعته قابل للنفاذ, الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتا ثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام, و من ذلك أن السعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولارا للبرميل الواحد [3].و هذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية , خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي, بحيث آن " الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة , و كل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار "[4].

ب–المحددات السياسية:تستمد الجزائر محددتها السياسية من التقاليد التاريخية و التعامل مع العامل الخارجي ، ومن تراثها الديني و موقعها الجعرافي , فالمجتمع الجزائري فيما يخص التدخل الخارجي يتصور التدخل الخارجي على انه يحمل العذاب و الآلام للمجتمع و هذا التصور ينبع من

---

[1]– دالع وهيبة , **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ' جامعة الجزائر , 2008) ، ص، 74.

[2]– عضبان , **مدخل للعلاقات الدولية** (عنابة : دار العلوم ' 2007) ، ص، 273.

[3]– علي الدين هلال و مسعد نيفين ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيي** ،
(www.kotobarabia.com) . ص، 27.

[4]– عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية** (الإمارات العربية المتحدة : المكتب الجامعي الحديث '1999) 'ص' 28.

خبرته مع جيش الاستعمار و معاناته معه, و لذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ و بناء السلام, إذ يعني ذلك تدخلا في الشؤون الغير ' كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط جنود جزائريين خارج إقليم الوطن , و هذا ما يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج حدود الوطن , إلا انه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحريرية فان الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري لنصرة هذه الحركات التحريرية في قضاياها العادلة , و تجلى ذلك من خلال شبه إجماع في الأوساط الشعبية

و في مجلس الثورة و مجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي , و أيضا دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل[1].

و من بين المثل العليا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ' الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرته الشريعة الإسلامية أفضل من الصيام و الصلاة, و رغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها مما جعله يتخوف من إرسال أبنائه إلى الخارج الحدود[2].

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسية الخارجية الجزائرية ' و هي تمثل " البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية المتاحة للقائد السياسي " كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية [3].

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية , بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي و تؤثر في التوجه العام السياسة الخارجية الجزائرية[4].

---

[1]– ب بوعلام ' **الذكرى ال34 لحرب أكتوبر 1973' اللواء الثامن الدرع للجيش الشعبي في الجبهة** , الجيش 531 (2007): ص, ص,52, 55.

[2]– قابيل , منى ' نوري ' هيثم '**مليار دولار لا تكفي لإعادة اعمار دار فور** ' جريدة الشروق الجزائرية, (22 مارس 2010) www.shorouk neus.com

[3]– السيد سليم ، مرجع سابق، ص – ص.204-205.

[4]– العايب سليم ' **الدبيلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ' جامعة الحاج لخضر ' باتنة , 2010) ,ص, 21.

ج-المحددات الجغرافية:

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية و المغربية , بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية و بهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة : إفريقيا , أوروبا , أسيا , أمريكا , فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا و تتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية [1]

أما فيما يخص المساحة و التضاريس فان اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدول عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي , و تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا و في العالم العربي بعد تقسيم السودان , و تمثل مساحة الجزائر ' 2.381.741 كلم^2 , و هذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان و الو ندال و البيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني و اضطروا للتحصين على السواحل أو في مناطق قريبة منه , و على الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما, و استمرت المقاومة الموزعة على مختلف منطق البلاد حوالي قرنا من الزمن [(2)] .

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة " و قد ثبث بالملاحظة ان دولا صغيرة تركت بسبب اهمية موقعها اثارا في العلاقات الدولية تفوق الاثار التي تركتها دولا اكبر منها من حيث المساحة و الموارد بالعكس فان الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات اهمية كان لها تاثيرا اقل من تلك التي تملك هذه المواقع "[3]

كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر احد مصادر قوتها لان السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة و النقل الدوليين ' لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان و منغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية ' إضافة إلى وقوعها تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار ' مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر .[4]

---

[1]- العايب سليم، مرجع سابق ، ص . 25.

[(2)]- المرجع نفسه ، ص25.

[3]- غضبان ، مرجع سابق ، ص، 272.

[4]- السيد سليم ، مرجع سابق، ص، ص. 150-152.

أما فيما يخص التضاريس الجغرافية للدول فإنها تؤثر في مركزها الدولي " و في نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها , فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة, فقد كان احد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية منذ أوائل القرن السادس عشر, رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي , هو تضاريس فارس الوعرة التي تشكلت ملاذا طبيعيا لسكانها و جيوشها إزاء الغزوات العثمانية"[1] ، و الجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب و تقع في الشمال

و هي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا أمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

د- المحددات الاجتماعية:

إن الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي و الذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لان الانسجام الداخلي و الوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب ' و الجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية '

و بوحدة الدين المتمثل في الإسلام و وحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية ,و هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة' مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلافات في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع ' حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية التي أصبحت لغة رسمية في الدستور الجديد للجزائر و ذلك لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري' لكنها لم تفلح في ذلك ' حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات ' لان القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية[2].

فالمجتمعات التي توجد فيها أقليات تكون مجتمعات غير متجانسة و أكثر عرضة للصراعات الداخلية و عدم الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات' الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء قوة الدولة' و من ثم على سياستها الخارجية ' بحيث يؤدي ذلك الانقسام إلى إضعاف الدولة وانهاكها، و تراجع تأثيرها في المجال الاقليمي و الدولي , و ذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي و الذي يزيد من تماسكها

[1]- السيد سليم، مرجع سابق، ص.145.

[2]- احمد مفتي وسليم ، مرجع سابق ، ص. 68.

و قوتها و وحدة أفرادها ' مما ينعكس ايجابيا على السياسة الخارجية للدولة' فالوحدة الوطنية للدولة تزيد من صمود الجبهة الداخلية خاصة أثناء الحروب[1].

هـ- النسق الدولي :

يقول الدكتور لويد جنسن انه :" لا مراء من تأثير المتغير الخارجي محدد من محددات السياسة الخارجية فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق ' بصرف النظر عن نظمها الداخلية "[2] فهو احد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للدول.

بما أن الجزائر من بين اهم الدول المتوسطة من حيث الحجم و الإمكانيات بصفة عامة فان بنيان النسق الدولي يترك أثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت ' و ذلك حسب طبيعته ' فان كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فانه يعطي لها هامشا اكبر للحركة و المناورة ' و هو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرر ماديا و دبلوماسيا

و زاد هامش الحركة و المناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية .

و لهذا فان السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سوءا من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر و دعمها ماديا و معنويا ، أو الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث[3].

إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

-استنتاجا لما سبق، يعتقد **لويد جونسن** انه إذا لم تكن هناك محددات خارجية ' فانه لن يكون هناك سياسة خارجية ' لان الدولة حين تصوغ سياستها الخارجية تكون في معظم الأحوال في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية[(4)] .

---

[1]- دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص، 19.

[2]- السيد سليم ، مرجع سابق , ص. 276.

[3]- علي تابليت ، **سياسة الجزائر الخارجية و النظام العالمي الجدي**د ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية 02 (2002-2003) : ص-ص، 296-297.

[(4)] - لويد جونسن ، مرجع سابق ،ص، 279.

-تعتبر المحددات الداخلية ايضا من بين أهم المؤثرات على السياسة الخارجية الجزائرية وأكبر مثال على دلك تأثير العشرية السوداء على دور الجزائر اقليميا ودوليا.

و لذلك فانه لدى عرض أهم محددات السياسة الخارجية يتضح لنا أن تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة دولية سيكون تحليلا ناقصا إذا ما تم الاعتماد فيه على محدد واحد' و لذلك يجب الأخد بجميع المحددات التي تختلف نسبة تأثيرها باختلاف المواقف و الظروف الدولية التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية .

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الجزائرية

إتجاه المنطقة المغاربية

للوقوف على الضروف والآليات التي ساهمت في دعم النشاط الخارجي للجزائر في المنطقة المغاربية ، لابد من معرفة تاريخ العلاقات بين الجزائر والبلدان المغاربية ، وعليه سوف نسلط الضوء في الفصل الأخير على دور الدبلوماسية الجزائرية في الاطار المغاربي ، والمشاكل التي تواجه دور الجزائر مغاربيا ، وفي الأخير تطرقنا الى موقف الجزائر من التطورات الحاصلة التي تشهدها الساحة المغاربية من الحراك السياسي في دول الجوار الى مسألة الصحراء الغربية وما ترتبت عليه من انعكاسات على السياسة الخارجية الجزائرية.

❖ المبحث الأول: الإرهاصات التاريخية للعلاقات الجزائرية المغاربية.

✓ نبذة تاريخية للعلاقات الجزائرية المغاربية:

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغاربية تاريخا مشتركا ذا أمد بعيد بخصائصه الزمانية ومتغيراته المختلفة النابعة من المستويات المغاربية والعربية والدولية، والتي أتاحت إكتشاف عوامل الصراع وعوامل التعاون فيما يتعلق بمسار علاقة الجزائر بالمغرب وتونس، التي يكتنفها وجود حالتي الصراع والتعاون مع بعض كما هو موجود في سياق العلاقات القائمة بين أي دولتين.[1]

فالعلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعارض السياسي، خصوصا مع المغرب وتونس، حيث شكلت حادثة بدئهما مفاوضات الإستقلال وإعلان إستقلالهما دون التنسيق المشترك بداية التنافر السياسي ولو أن طهورها إلى العلن لم يطهر بسبب مقتضيات الثورة والحفاظ على المكتسبات المشتركة.[2]

فرغم إنعقاد مؤتمر طنجة الذي حاول وضع النقاط الأولى للوحدة المغاربية، إلا أن إستقلال الجزائر عام 1962، أنهى التعامل على الأساس الحزبي وأصبح التعامل على أساس دولاتي قائما بين دول همها الأساسي ضمان سيادتها وسلامة ترابها الوطني،ومحاولة التوسع إن أمكن على حساب الآخر، والتي إنتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب عام 1963، مما عزز الطرح القائل بأن قيام الدولة الوطنية بالمغرب العربي عامل من العوام المعيقة لوحدة المغرب العربي.[3]

---

[1] –عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية 1962–1995** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر) ص.72.

[2] –مصطفى عزيز، **الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي** (مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995) ص–ص.17–19.

[3] –حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر، دار هومة، 2010) ص.19.

إن دول المغرب والمتمسكة بسياستها وسلامة ترابها الوطني في سياستها الإقليمية والنظرة إلى الآخر من منظور "بروسي" كما وصف الرئيس بورقيبة الجزائر قائلا بأنها بروسيا المغرب العربي[1]، إلا أن العلاقات الجزائرية المغاربية لم تخلو من التعاون، لا بل يمكن القول أن جل مايميز المسار الجزائري المغاربي كان الطابع التعاوني سواء من خلال وحدة العمل المسلح والسياسي أثناء الثورة والذي إنتهى بمؤتمر طنجة كمكرس لوحدة المغرب العربي، أو من خلال اللجنة الإستشارية المغاربية برئاسة التونسي مصطفى الفيلالي، والتي انتهجت سياسة التكامل الوظيفي من خلال العمل على ربط شبكة من علاقات التعاون بين القطاعات أو في إطار التعاون الثنائي خصوصا مع موريتانيا وتونس والتي توجت بمعاهدة الإخاء والوفاق[2].

ولا يمكننا نسيان العلاقات الجزائرية المغاربية ينطلق من المرحلة الإستعمارية لما لها من أثر بالغ في توجيه السياسات ورسم الأستراتيجيات آنيا لدى كل دولة مغاربية، فمعركة المواجهة ضد الإستعمار الفرنسي كانت مشتركة بين الأقطار الثلاثة انطلاقا من مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، أو في المعارك المشتركة أثناء ثورة التحرير كمعركة "سيدي يوسف" على الحدود الجزائرية التونسية، ومعركة "إيسين" على الحدودالجزائرية الليبية وعموما كرست وحدة النضال ضد العدو الفرنسي أساسا متينا للعمل الوحدوي السياسي من خلال إحتضان المغرب وتونس بعد إستقلالهما للقيادات الثورية الجزائرية ودعم الثورة التحريرية بكل ما تملك خصوصا فيما يتعلق بالأسلحة[3].

ويتجلى التعاون بشكل واضح من خلال بناء إتحاد المغرب العربي عام 1989 كمنظمة إقليمية قائمة بين الدول، تشكل تكتلا إقليميا يسعى إلى بناء وحدة دولية واحدة في المنطقة تمكن من مواجهة التحديات الخارجية، في النسق الدولي فيما يتعلق بالتكتلات الإقليمية ويظهر السوق الأوروبية المشتركة أنذاك كتحدي كبير.[4]

---

[1]–مزيان ايجر امينة،**التحول البرغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**.مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007،ص.16.

[2]–صبيحة بوخوش ،**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية** ،مدكرة دكتوراه ،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007،ص.285.

[3]–محمد العربي مساري،**كيف تضامن المغرب وتونس مع الجزائر**، المغرب الموحد،ع.2، ماي2009،ص–ص.36–38.

[4] –صبيحة بوخوش، مرجع سابق، ص65.

إلى جانب هذا ما فتئت الجزائر التأكيد على الرابطة القوية التي تجمعها بدول المغرب العربي، إلا أنه ورغم درجة التفاؤل الكبيرة بنجاح الإتحاد وإمكانية تقدمه، ظهرت مجموعة من العراقيل كحصر إتخاذ القرار في القمة وبالإتفاق الجماعي، والعراقيل السياسية والأمنية كالخلاف الجزائري المغربي بعد إتهام المغرب للجزائر عن مسؤوليتها في تفجيرات مراكش، أو القضية الصحراوية ، والعراقيل الإقتصادية التي خصت الدخول في الشراكة مع الإتحاد الأروبي بدون تنسيق، حيث عقدت تونس إتفاق الشراكة سنة 1994، والمغرب 1995، والجزائر 2005 ، هذه العوامل والأحداث ساهمت في وقف المسار الوحدوي عام 1994بطلب من المغرب.[1]وإستنتاجا لما سبق لم تقم العلاقات الجزائرية المغاربية من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي.[2]

_مراحل تطور العلاقات الجزائرية المغاربية بعد الإستقلال:

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الإستقلال معطيات جديدة، تتعدى السعي للكفاح من أجل الإستقلال التام،إلى فرض الوجود الفعال على الخريطة الدولية، وكان هذا جليا عبر التحركات الدبلوماسية للجزائر على كل المستويات.إن هذا الدور يتطلب رسم سياسة خارجية ذات منطلقات مؤسسة وأهداف واضحة، وذلك بتحديد الأولويات ودوائر التحرك الأستراتيجي، حيث نجد أن الإهتمام بالمحيط الإقليمي، عرف أولوية طبيعية في منظومة السياسة الخارجية الجزائرية، ويمكننا تحديد أرعة مراحل أساسية عرفتها السياسة المغاربية الجزائرية[(3)]:

[1] –صبيحة بوخوش، مرجع سابق، ص275.

[2] محمد السعيد أبو العامود، **العلاقات العربية في النصف الثاني من القرن 20م**، السياسة الدولية، ع.139، جانفي 2000، ص8–28.

[(3)]- Paul balta, **le grand maghreb des indépendance a l'an 2000**, éditions laphonic, alger 1990, p202.

- إتفاقية 19 ماي 1910 كانت بين السلطان عثمان محمد الخامس وباي تونس تم خلالها ترسيم الحدود بين ليبيا وتونس تحت الحماية الفرنسية حيث وضعت 233 نقطة حدودية، غير أن إتفاق الإستقلال الذاتي الذي أمضته تونس مع فرنسا سنة 1955، اعترف لها بالسيادة على حدوده 220 نقطة حدودية وليس 233.

أ_المرحلةالأولى: 1975/1961:تميزت السياسة الجزائرية المغاربية في هذه المرحلة بتدعيم الإستقلال والمحافظة على مكاسب الثورة، وتمت تسوية مشكل الحدود الشرقية إنطلاقا من سنة 1957، حيث دعت تونس كلا من فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة إلى ضرورة مراجعة حدودها بحسب إتفاقية 19 ماي 1910*، غير أن طلبها قوبل بالرفض إلى أن إنضمت إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إذا قبلت بالإستقلال المشترك لثروات الصحراء بغية تنمية صناعتها والحصول على موارد الطاقة الضرورية، غير أن هذا لم يتحقق وإستمر النزاع للتم تسويته بعد إستقلال الجزائر وبالتحديد بعد إعلان حسن النية من طرف تونس، وسعيها لتسوية المشكل الحدودي نهائيا مع الجزائر في 10 جانفي 1968.[1]

كما عرفت الأزمة الحدودية مع المغرب نهاية قلقة إذ أنها بقيت تشكل نقطة توتر خاصة بعد بروز قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر منها.

ب-المرحلة الثانية: 1986/1975:

أهم مايميز هذه المرحلة هو قضية الصحراء الغربية التي زادت في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، ويعود أصل النزاع إلى مطالبة المغرب بالحصول على الصحراء الغربية، بعدما تمت تسوية القضية مع كل من موريتانيا وإسبانيا، المستعمر السابق للصحراء، غير أن الموقف الجزائري كان مؤيدا لتحرير الصحراء الغربية وإستقلالها وفق مبدأ تقرير المصير، وإتجهت إلى تدعيم جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو) كممثل وحيد للشعب الصحراوي، وكان لهذا الموقف أهدافا سياسية واستراتيجية هامة، أهمها الحفاظ على التفوق الطبيعي للجزائر، إذ يجعل منها وحدة مركزية كبيرة في المنطقة كما أن ضم المغرب للصحراء الغربية يزيد من مساحته، ويكون سدا أمام كل محاولة جزائرية لإيجاد منفذ على الأطلسي، خاصة أمام ما تعرفه الدولتين من تنافس حاد على زعامة المنطقة.

ج- المرحلة الثالثة: 1995/1986:

لقد عرفت هذه المرحلة تحسنا واضحا في العلاقات امغاربية جعل من الدبلوماسية الجزائرية تتحك بجد، منأجل تقريب وجهات النظر نحو تحقيق التقارب والوفاق بين دول الجوار، وقد توجت هذه المساعي بلقاء "زرالدة" في الجزائر سنة 1988 والذي إعتبر الأرضية الأساسية لإتفاقية مراكش سنة 1989 المنشئة لإتحاد المغرب العربي، وقد كان هذا بعد مرحلة عسيرة، عرفت سلسلة من التحالفات الثنائية،

---

[1]- Nicole grimand**, la politique escterieur de l'algerie**, alger, editions rahma, 1994.

لجأت إليها الدول المغاربية، وكثيرا ما كان أساسها مواقف سياسية لا ترقى إلى مفهوم الفوق قومية، وتعتبر التكامل الجهوي مساسا بالسيادة الوطنية.[1]

لقد سعت الجزائر خلال سنوات الثمانينيات إلى تحقيق التقارب على المستوى الثنائي مع تونس، تجسد من خلال لقاءات جانفي 1988 بين "الرئيس الشادلي بن جديد" و "الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" كما تم توسيع اللقاءات لتشمل ليبيا بقيادة "معمر القدافي" وكان ذلك في ساقية سيدي يوسف، حيث أسفرت المحادثات عن إنشاء لجان لدراسة القضايا الهامة، كالمبادلات اتجارية والشركات المختلطة.[2]

كما أن العلاقات الثنائية الجزائرية–المغربية، عرفت تطورا ملحوظا بعودة العلاقات الدبلوماسية في 16 ماي 1988، تبعتها خطوات هامة، كإعادة فتح الحدود في 31 ماي 1988 وإلغاء التأشيرة وإنشاء لجان مختلطة، تسهر على تثمين العلاقات في الكثير من المجالات الحيوية، ذات الإهتمام المشترك والتي تساهم في تدعيم التكامل الجهوي.

_كما عرفت المرحلة عموما، تقاربا في مجالات التنمية والتعاون، شملت عدة قطاعات، كتسويق الغاز الجزائري بأنابيب تمتد إلى روبا عبر تونس والمغرب، إتفاقية ليبيا في مجال البترول [3]

د– المرحلة الرابعة: 1995–2011: إن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر من أحداث دموية وتخريب في الإقتصاد الوطني إنعكس سلبا على سمعة الجزائر وشعبها وإهتزت مكانتها خارجيا وتغيرت معاملة الدول العربية والأجنبية لها ونهكت عمق أرضها الفتنة التي أولدت الإرهاب وكان ذلك بلاءا عظيما.[4]

حتى تم إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وغير نظرة العالم للدولة الجزائرية من خلال زياراته ومشاركته في عدة ملتقيات والمحافل الدولية، فالتفاعل الإيجابي بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والشعب الجزائري من جهة، وبين الرئيس والمجتمع الدولي من جهة أخرى كان له صيغة تبادل

---

(1) –مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص.22.

(2) -Paul balta. Op. cit, p.235.

(3)- Mohsen toumi**, le maghreb**, paris, editions presses universitaires de France 1988, p.125.

4 –قوراية أحمد، **عبد العزيز بوتفليقة،"بين الموهبة والقيادة"، رجل الأقدار وزعيم المصالحة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون–الجزائر، 2005. ص.55.

الثقة القائمة على مخاطبة العقول لا الغرائز مما أدى إلى إنجاح المسار العملي وإعادة الإعتبار إلى الجزائر.

وعرفت السياسة الخارجية أثناء توليه الحكم نشاطا بلغ ذروته خاصة على المستوى المغاربي حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارات إلى البلدان المغاربية نذكر من بينها:

1- زيارته إلى ليبيا الشقيقة:

قام بزيارة إلى سيرتا الليبية أثناء القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية مؤكدا على مشاركة الدولة الجزائرية في بناء وحدة المغرب العربي أيام (08 /09 سبتمبر 1999).[1]

2- زيارته إلى تونس الشقيقة:

قام بزيارة دولة إلى تونس، وألقى كلمة أمام مجلس النواب التونسيين، حيث رد على نخب(النواب) الرئيس زين العابدين بن علي، ثم رد بعد ذلك على الكلمة الترحيبية لرئيس بلدية مدينة تونس، وفي الأخير تم لقاء الجالية الجزائرية بتونس أيام (30/29/28 جوان 2000).[2]

ولقد قامت الجزائر بمجهود مكثف على المستوى الإقليمي يتعلق بأمن منطقة الساحل، الذي يعتبر تهديدا مباشر لمنطقة المغرب العربي لذاسعت إلى إنشاء مجلس الأمن الإفريقي والعربي، وإستصدار إتفاقية عربية وأخرى إفريقية لمكافحة الإرهاب وساهمت في بناء قوة إفريقية.

_استنتاجا لما سبق فإن نشاط الدبلوماسية الجزائرية على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية يؤهلها لتبوء مكانة هامة في العلاقات الدولية ويفتح لها المجال للمشاركة في الفعل الدولي وتمثيل مجالها الإقليمي، ومهما كانت العوائق على المستوى المغاربي فإن الحضور السياسي الجزائري على الساحة الدولية سيكون له تأثيرا حتميا على موقعها الإقليمي.[3]

❖ المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في الإطار المغاربي.

نظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الأبعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وإنطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر

---

[1]- قوراية احمد، مرجع سابق. ص.56.

[2] -المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

[3] -عبد السلام قريقة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**، (مذكرة ماجستير في فرع العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004،2003. ص.47.

كمصدر للثروات الطبيعية (خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا) ولأهميتها في الأستراتيجية الأروبية في المنطقة المغاربية بإعتبارها البلد الأكثر إمكانيات وقدرات[1]، والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود بإعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين أروبا وإفريقيا جنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية،[2] ولا يمكننا حصر دور اجزائر من الناحية الأمنية فقط بل لها دور فاعل من خلال سياستها الخارجية إتجاه المنطقة المغاربية.

أولت الجزائر أهمية بالغة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى وإن تضاربت المصالح وإختلفت السياسات.

وتمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة عى ضوئها تمثلت في الآتي:[3]

1- الحفاظ على الإستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار وتعاون إقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر ومزدهر.

2- تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ إستعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها إلى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم أن المغرب كان هو المعتدي.[4]

3- رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975.

4- قداسة الحدود الموروثة عن الإستعمار وفقا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي.

5- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية بإعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن إختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.[5]

---

[1] -عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص.15.

[2] - المرجع نفسه، ص.17.

[3] عز الدين بعزيز، مرجع سابق، ص.54.

[4]- رياض بوزاب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) ص57.

[5] -مزيان آيجر أمينة، مرجع سابق، ص.98.

تجسدت هذه المبادئ في الأدوار التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في:

1- دور المدافع الإقليمي:

ويتجلى ذلك أثناء الثورة التحريرية ومعركة الإستقلال أن الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس على الجزائر فقط وحرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي وهذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام على أن:

"الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنما يتميز بكون القضية الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب وتونس ... والحقيقة أنه إذا لم تستقل الجزائر فإن إستقلال المغرب وتونس يبدو نوعا من الوهم".[1]

2- دور صانع التكامل:

إن الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية الممثلة في اللجنة الإستشارية أو إتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول، و برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وإرتبطت به الأحداث.

3- دور المعادي للإستعمار والداعم لحركات التحرر:

يمكننا ملاحظة هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لإستقلال وإسترجاع الأراضي التي كانت تحت سيطرة الإستعمار الإسباني والممثلة في القضية الصحراوية وإسترجاع سبته ومليلة المغربيتين، تدعيما للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

إلا أن هذه الأدوار التي قامتبها الجزائر في إطار المغرب العربي قد واجهتها عدة إشكاليات يمكن إختصارها في الآتي:[2]

1- إشكالية إزدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات البينية المغاربية:

_تندرج هنا العلاقات التاريخية للمنطقة المغاربية خصوصا في علاقتها مع الضفة الشمالية للمتوسط والمتميزة بطابعها التدخلي الأمبريالي بشكليه الإستيطاني الإستعماري أو الستغلالي الإقتصادي

[1] -جبهة التحرير الوطني، **بيان مؤتمر الصومام**، أوت 1956، الديباجة.

[2] -عبد السلام قريفة، **مرجع سابق**، ص65.

إبان الحرب الباردة أين ظهر المغرب العربي منشطرا في سياسته بين توجه إشتراكي تتزعمه الجزائر وتوجه رأسمالي تقوده المغرب وتونس.

2- إشكالية توزيع الثروة: تطرح مسألة الثروة بأبعادها المختلفة النفطية أو المعدنية أو المائية شعورا متعارضا لدى أنظمة المغرب العربي بين أنظمة تفتقر دولها للثروة وأخرى تمتلك بما يكفيها لكي تغطي إحتياجات المغرب العربي كافة إقتصادية ومعيشية الأمر الذي يمكنه من تفسير محاولات التوسع والإمتداد كالمحاولة التونسية في عهد بورقيبة لإقتطاع جزء من الصحراء الجزائر الغنية بالثروات النفطية وشرقا بإتجاه ليبيا، ومحاولات التوسع المغربية جنوبا بإحتلال الصحراء الغربية وشرقا للمطالبة بتندوف وبشار، والمشاكل الحدودية الجزائرية الليبية المستمرة إلى الآن إشكالا كبيرا على المستوى المغاربي نتاجها النظرة التي بني عليها تصور هذه الدول وهي ضرورة الإستفادة من الثروة الموجودة في المغرب العربي وخصوصا الموجودة في الجزائر.[1]

3- إشكالية الدولة القائد:

تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونها ساحة للتنافس الأستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأروبي، وفي ظل غياب أستراتيجية أمنية موحدة صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لاتفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها،[2] وإشكالية الدولة القائد تتلخص في وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في النطاق الإقليمي، مستندة في تأدية هذا الدور إلى عوامل التفوق النسبي على بقية الأطراف من موارد القوة المختلفة أو إلى الدور التاريخي، أو ثقلها السياسي الإيديولوجي، أو من خلال زعامة كاريزمية تستطيع أن تجذب بقية الأطراف إليها وتتبع الدولة القائد أساليب عديدة للقيام بهذا الدور كالضغط أو الإغراء أو القيام بدور لعلاقات القوة في نطاق إقليمي، والواقع أن هذا الدور لم يمكن ولن يمكن لأي دولة مغاربية مرحليا أن تؤديه نتيجة إعتبارات كثيرة داخلية إقليمية ودولية، إلا أن تونس والمغرب حاولتا أن تنسبا هذا الدور للجزائر بمفهومه السلبي القائم على السيطرة في إطار مقولة بورقيبة والحسن الثاني " **الجزائر بروسيا المغرب العربي**".

---

[1] -محمد بوعشة، مرجع سابق، ص.92.

[2] - عبد النور بن عنتر، **العلاقات المغاربية- الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية**، مجموعة الخبراء المغاربة، عدد4، فبراير 2011، مركز الدراسات المتوسطية تونس، ص.03.

❖ المبحث الثالث: المشاكل التي تواجه دور الجزائر مغاربيا.

من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى أبرز العوامل التي أعاقت الجزائر في تجسيد دورها إقليميا لذي تفرضه إمكاناتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالعوائق الذاتية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي والإقتصادي، أو العوائق الإقليمية المتمثلة أساسا في تعطل المسار التكاملي للمغرب وتذبذب العلاقات المغاربية الثنائية خاصة العلاقات الجزائرية المغربية وإرتباطها بقضية الصحراء الغربية.

ويمكننا تقسيم هذه المعيقات إلى معيقات داخلية وأخرى خارجية:

1- المعيقات الداخلية:

أ- المعيقات السياسية والإقتصادية:

لقد كان الحزب الواحد هو الموجه الرئيسي لسياسة الدولة وفق ما أشارت إليه المواثيق، وما عبر عنه دستور سنة 1976 المكرس للإشتراكية نمطا إقتصاديا وجبهة التحرير حزبا واحدا والجيش وسيلة للتنمية.[1]

غير أن نهاية السبعينات عرفت ظهور تحولات عديدة من بينها زيادة الطلب الإجتماعي نتيجة التزايد السكاني، وضعف الإنتاج بإفلاس القطاع العام، وتسارعت الأحداث بوفاة الرئيس هواري بومدين ليخلفه الرئيس الشادلي بن جديد.

جاء الرئيس الشادلي بن جديد بتصورات جديدة نظرا لما واجهه من مشاكل إرتبطت أساسا بالإتجاه الإيديولوجي للحزب وتراجع إنتاجية القطاع العام مما دفع الرئيس الجديد إلى توجيه العناية الكبيرة لإعادة تفعيل المؤسسات العمومية وتنفيذ المخططات التنموية من خلال سياسة "التسيير الذاتي للمؤسسات".

في النصف الثاني من الثمانينيات وبعد الأزمة الإقتصادية العالمية التي عجلت بالتراجع عن الكثير من مفاهيم الإشتراكية حيث برزت بوادر التحول في النظام الجزائري الذي بدأ بالتراجع عن الكثير من مفاهيم الإشتراكية السائدة في المرحلة السابقة من تاريخ الدولة الجزائرية المستقلة.

باشرت الجزائر تحرير إقتصادياتها بخطوات متأنية، حيث خاضت المؤسسات تجربة المنافسة وميكانيزمات السوق لتصبح مستقلة في تسييرها، كما إنتهى عهد "الأجر السياسي"،[1] الذي كان يتقاضاه العامل دون أي جهد أو عمل، ليصبح مجبرا على الإنتاج.

---

[1] -Paul, balta**, op.cit**, p86.

إن هذا التغير المشهود في الجانب الإقتصادي لم تواكبه تغيرات على المستوى السياسي، إذ بقيت الساحة السياسية حكرا على الحزب الواحد المسيطر على كل المجالات، لكن إحتكار السلطة أدخل البلاد في دوامة من العنف والإضطراب في أكتوبر 1988 وأدت هذه الأحداث إلى عدم الإستقرار السياسي داخل البلاد.

إستمر عدم الإستقرار السياسي بتوالي الحكومات والإنتخابات، من رئاسية وتشريعية ومحلية، دون أن تنتهي الأزمة التي أثرت بشكل واضح على صورة الجزائر دوليا وخلقت قلقا لدى الدول المجاورة، خاصة بلدان المغرب العربي التي أبدت تخوفا من إنتقال العنف إليها، وحدوث إنقلابات ضد أنظمتها، كما زاد هذا الوضع في إضطراب العلاقات الثنائية بين الجزائر وجيرانها.[2]

ب- المعيقات الإجتماعية: عرفت مشكلة البطالة إرتفاعا كبيرا في الجزائر، حيث وصلت نسبتها إلى غاية 25% عام 1995 وذلك نتيجة لحل المؤسسات، وتقلص فرص الهجرة،[3] ويعتبر مشكل البطالة من أهم المشاكل التي تعانيها الجزائر منذ بداية الثمانينات، وقد زادت نسبة العاطلين عن العمل بدخول الجزائر في مرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي منذ 1994، حيث تم تخفيض الإستثمار العمومي، وتصفية العديد من المؤسسات التابعة للقطاع العام، والشروع في عملية الخوصصة ووصل معدل البطالة سنة 1995 إلى 27%.[4] أما في 2015 وصلت إلى 11 في المئة.

إن خطر البطالة يكمن في الآثار السلبية التي تفرزها الظاهرة على المستوى الإقتصادي، وكذلك الإجتماعي حيث تشكل الطاقات الإنتاجية الغير مستغلة عائقا أمام عملية التنمية كما أن إرتفاع البطالة يؤدي إلى تفشي العديد من الآفات الإجتماعية نذكر من بينها:

- ✓ إنتشار الجريمة في الأوساط الإجتماعية وتفشي ظاهرة تعاطي المخدرات.
- ✓ إنتشار ظاهرة السرقة والإحتيال.

(1-) Lahouari addi, **dynamique et contradiction du système politique algerien**, revue algerienne des science juridique et politique, alger opu vol : xxxI, n2 juin 1988, pp 502-503.

(2)-Bruno callies de solies**, le maghreb en mutation**, paris, maisonneuve et l'arose, 1999, p194.

(3)- Abdelhak lamiri**, crise de l'econome algérienne**, alger, editions les presse d'alger 1999, p45.

(4)- عبد العزيز شرابي، **برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص68.

✓ ظاهرة البطالة ليست مشكلة شخصية وإنما هي مشكلة إجتماعية عامة، وقد تحولت إلى مشكلة عالمية حيث بدأت الهجرة من الدول الفقيرة التي لا تملك فرص عمل، نحو الدول الغنية التي تعد بالكثير في مجال العمل حسب قناعة المهاجرين، ويعتبر العاطل عن العمل عالة على المجتمع.

✓ ضعف الإنتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب، مما يؤدي إلى الإضطراب داخل المجتمع.

2- المعيقات الخارجية:

أ- مشكل الحدود مع دول الجوار:

إن سعي كل دولة من دول المغرب العربي إلى تسوية مشاكلها الحدودية وضمان إستقرارها، كان سببا في حدوث مواجهات أدت إلى قيام تحالفات غير مستقرة تصنعها الأحداث والمصالح.

_لقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في شمال إفريقيا إبان المرحلة الإستعمارية أثرا كبيرا على مستقبل علاقات الدول بعد إستقلالها، حيث تجسدت الحدود الإستعمارية الناجمة عن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى العظمى وشكلت بؤرا للتوتر والنزاع بين الدول المجاورة،[1] حيث تسببت مشكلة الحدود في إضطراب العلاقات الجزائرية المغربية منذ إستقلال الجزائر، ووصلت المواجهة المسلحة سنة 1963، بعدما ألحت المغرب على المطالبة ب تندوف وفق بروتوكول إتفاق الحوكمة الجزائرية المؤقتة بقيادة فرحات عباس في 06 جويلية 1961، لكن هذا الإتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الإستقلال بقيادة جيش التحرير الوطني التي أعلنت الجزائر وحدة واحدة لا تتجزأ، كما سعت الجزائر على صعيد آخر لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار.

بقي المشكل الحدودي عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما استعمل ورقة ضغط سياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة، ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا حتى سنة 1989 أين تم إمضاء إتفاق بشأنها*، وشهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الإنفراج لم تدم طويلا، لأن مشكل الصحراء الغربية بإمتداد جذورها في الماضي بقيت تشكل رهانا أستراتيجيا ودافعا أساسيا لخلق التوتر بين الجارتين.[2]

---

(1) -Boualem bouguetaia**, les fronteures méridional de l'algerie, etudes et documents**, alger, sned, 1981, p33.

(2)- Nicole grimaud, op.cit, p198.

ب-قضية الصحراء الغربية:

شكلت القضية الصحراوية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه هذه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الأستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية، وكذلك لتضارب مصالح كلا الدولتين بشأنها، وهو ما إنعكس على مواقفهما المتناقضة إلى حد النزاع، ولم يكن الموقف المغربي مبنيا على أسس تاريخية مطلقة، بل كانت الأهداف الأستراتيجية دافعا رئيسيا دفع المغرب إلى الإصرار على مطالبها، خاصة بعد إكتشاف إحتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة "بوكراع" بالإضافة إلى ثروات الشاطئ الأطلسي.

ورغم تراجع المغرب عن مطالبه في موريتانيا، وإعترافه الرسمي بذلك بالرباط في 08 جوان 1970، إلا أن أطماعه في ضم الصحراء الغربية مازالت إلى يومنا هذا.[1]

إعترفت الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 07 مارس 1976 مما أدى بهذا الإعتراف إلى تحوله لنقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية- المغربية حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري بين الجيش المغربي وجبهة البوليزاريو، ثم جاء بعد ذلك إنضمام الجمهورية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في 22 فيفري 1982، والإعتراف بها من طرف 26 دولة عضو.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة الجزائر طرفا مهما بالقضية الصحراوية، لأنها لم تكن لديها أي مطالب في المنطقة، غير أنها دعت إلى ضرورة تصفية الإستعمار منها وهو ما تراه مهددا للسلام والأمن الدوليين وخاصة على المستوى الإقليمي.

إن الموقف الجزائري كان مبنيا على أسس ومبادئ السياسة الخارجية الساعية إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير المصير، وهو ما جعل الجزائر تساند المقترح الأممي، القاضي بإجراء إستفتاء تقرير المصير، وإعتباره الوسيلة الناجعة لتسوية القضية الصحراوية، غير أن هذا الموقف

- لقد تم الإتفاق على تسوية الحدود المغربية الجزائرية عبر عدة محطات ومراحل، إلتقى الطرفان بالرباط بمناسبة إنعقاد منظمة الوحدة الإفريقية بين 12 و15 جوان 1972، حيث أمضى الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني إتفاقيتين لترسيم الحدود تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر في 17 ماي 1973، ومن طرف المغرب في ماي 1989.

[1]-مصطفى صابيج، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996، ص67.

كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب وصل حد المواجهة العسكرية[1]، وقطع العلاقات الدبلوماسية في أكثر من مناسبة.

❖ المبحث الرابع: موقف الجزائر من التطورات الحاصلة في الساحة المغاربية.

لا شك أن التحولات التي يعيشها الوطن العربي وإعادة توزيع الأدوار في المنطقة ستجبر الجزائر على بلورة وتحيين دبلوماسيتها في التعامل مع الأزمات ودعم ومساندة تطلعات الشعوب ورفض التدخل الأجنبي.

1- موقف الجزائر من وضع القواعد العسكرية في البلدان المغاربية:

تعتبر المنطقة المغاربية منطقة للتنافس الأستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي، في ظل غياب أستراتيجية أمنية موحدة.

وعليه فالجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) بل وتسعى لإقناع دول إفريقيا بعدم إيواءها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الإستقرار السياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي إستضافت الأفريكوم، أضف إلى ذلك الرياء السياسي السائد مغاربيا فكل دولة تعتبر نفسها شريكا أستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا، الجزائر، المغرب) لاتعني ضرورة دفع تكلفة الريادة فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون ومساعدات)، وهنا يكمن الخلل في الأستراتيجيات المغاربية فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا، كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية، إن الحديث عن التضامن الإفريقي والمغاربي وعن المصير المشترك لا يسمن ولا يغني من جوع، إذ أن مايهم على الأقل واقعيا هي المصالح والمنافع المتبادلة.[2]

2-موقف الجزائر من ثورات الربيع العربي في الساحة المغاربية:

في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 إندلعت موجة عارمة من الثورات والإحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي في تونس فاندلعت الثورة التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير

---

[1]- معركة أمغالة سنة 1976 حيث عرفت منطقة أمغالة هجوم القوات المغربية ضد فرقة عسكرية جزائرية تحمل مساعدات للبوليزاريو راح ضحيتها العشرات من القتلى في صفوف الطرفين.

[2]-عبد النور عنتر، مرجع سابق، ص.03.

من الأقطار العربية والمغاربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية، انتشرت هذه الإحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين مما أدى إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن.

1- ثورة الربيع العربي في تونس:

قبل التطرق إلى موقف الجزائر من الثورة التونسية سنعرج على تاريخ الثورة التونسية وإنعكاساتها على الجزائر:

أ- الثورة التونسية:

هي ثورة شعبية إندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010، تضامنا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرا عن غضبه على مصادرة العربة التي كان يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي التي صفعته، وقد توفي البوعزيز يوم الثلاثاء 04 جانفي 2011 في مستشفى بن عروس بسبب حروقه البالغة أدى ذلك إلى إندلاع شرارة المظاهرات في 18 ديسمبر 2010 وخروج ألاف التونسيين الرافضين لسوء الأوضاع في شتى المجالات.[1]

ب إنعكاسات الأزمة التونسية على الجزائر:

تعتبر الجزائر من أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس بسبب القرب الجغرافي ولإعتبارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية أخرى، مما أدى إلى تزايد الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، وذلك نظرا لضعف الجيش التونسي وقلة الخبرة والإحترافية التونسية في المسائل الأمنية الخطيرة.[2]

حيث كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة إستقرار أمني بالنسبة للجزائر قيل إندلاع الأحداث في تونس، ومع بروز النشاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية إستشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديدات على حدودها، وعلى أمنها الداخلي

---

[1] – ويكيبيديا الموسوعة الحرة "الثورة التونسية" **www.wikipedia.org.** » آخر تحديث 2016/04/06.

[2]– عز الدين عبد المولى، "الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الإنتقال الديمقراطي'. مركز الجزيرة للدراسات، في 2013/02/14، متوفر على الرابط الإلكتروني: **http:/studies.aljazera.net**

فقامت بتكثيف تواجدها العسكري على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم المادي واللوجستي، للتصدي لهذه التهديدات والقضاء عليها.[1]

ومن بين أكبر التهديدات التي عاشتها الجزائر في الآونة الأخيرة هي الإعتداء الإرهابي بعين أميناس جنوب الجزائر حيث كان من بين الإرهابيين 11 تونسيا.[2]

ج- موقف الجزائر من ثورة الربيع العربي في تونس:

إعترف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالرئيس التونسي المؤقت بعد أيام من توليه السلطة وذلك أثناء مروره بالأجواء التونسية أثناء توجهه لمصر لحضور القمة الإقتصادية العربية الثانية، وقال في رسالة بعثها للرئيس التونسي المؤقت "المفزع" أنه يثق في نجاح العبقرية التونسية في تحقيق رفاهية الشعب التونسي، وسبق ذلك بأيام دعوة وزير الدولة الجزائري أنذاك عبد العزيز بلخادم إلى إحترام إرادة الشعب التونسي، وقال أنه سيد في أن يختار من يريد ليكون مسؤولا عنه.[3]

2- ثورة الربيع العربي في ليبيا:

أ- **نبذة تاريخية عن الثورة الليبية:** إنطلقت يوم 15 فبراير 2011 إثر إعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لإعتقاله، وإرتفعت الأصوات لإسقاط العقيد معمر القذافي، مما دعا الشرطة إلى إستخدام العنف ضد المتظاهرين وسقط أول شهداء الثورة في 16 فبراير 2011 وفي اليوم التالي سقط المزيد من الضحايا، وجاء يوم الخميس 17 فبراير 2011، فكبرت الإحتجاجات التي أدت إلى سقوط ما بين 400 قتيل وجريح برصاص قوات الأمن.[4]

تعيش ليبيا اليوم مشاكل خطيرة في ظل تعدد الأزمات وإنتشار الميليشيات المسلحة وعدم توافق وطني أو خطاب قادر على لم الشمل الليبي منذ رحيل معمر القذافي وإسقاط نظامه.

---

[1]- الحسين بن الحاج نصر، "**تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود**"، جريدة الرياض، العدد 16780، في 2014/06/03، الرابط الإلكتروني: http:/www.alriyaah.com

[2] – صابر رمضان، "**أبعد من مالي: أزمة الشمال الإفريقي**"، جريدة القدس، العدد 7345، 30 جانفي 2013، ص.18.

[3] – بن قدور إيمان، "**الوجه الأخر للعولمة، الربيع العربي أنموذجا**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب واللغات، تخصص حضارة عربية وإسلامية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: 2013-2014. ص.112.

[4] – ثورة 17 فبراير، ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.wikipidia.org . تاريخ آخر زيارة 2016/04/06.

ب- إنعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر: التغيير السياسي في ليبيا يهدد بغياب الإستقرار بالنسبة للجزائر، ووجود 980 كلم من الحدود المشتركة يدفع الجزائر إلى التخوف بجدية من تسرب الإضطرابات إلى أراضيها خاصة مع إنتشار كبير للأسلحة في المجتمع الليبي، وأثار تدخل الناتو في ليبيا تخوف الجزائر من عسكرة المنطقة.

تعتبر ليبيا ما بعد القدافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف "الثوار"، وهو ما أدى إلى إنتشار السلاح بشكل خطير حيث أصبحت المنطقة مهددة وعلى رأسها الجزائر، كما أن حالة "اللا أمن" في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الإستقرار في الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية وفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش وغيرها[1]، وأكبر تهديد شهدته الجزائر والذي أتى من ليبيا هو الإعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر.

ج- موقف الجزائر من ثورة الربيع العربي في ليبيا:

أعلنت السلطات الجزائرية حالة تأهب قصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الأحداث التي تشهدها ليبيا[2]، وعرضت أيضا مساعدات على ليبيا لتأمين حدودها المشتركة ولذلك فإن المصالحة مع قادة ليبيا الجدد هي مسألة لا مفر منها بالنسبة للدبلوماسية الجزائري.

وكشف وزير الشؤون المغاربية والإفريقية وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، عن إحتضان الجزائر إجتماعا لدول جوار ليبيا، في ديسمبر 2015 لبحث تطورات الأزمة، وقال مساهل في حوار مع الإذاعة الوطنية: "سنحتضن يوم الفاتح من ديسمبر 2015 إجتماعا هو السابع من نوعه لوزراء خارجية دول الجوار، وهي الجزائر، مصر، تونس، السودان، وتشاد والنيجر إلى جانب ليبيا طبعا".[3]

وأكد "مساهل" أن الجزائر تتابع وتشارك في الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة ودول الجوار والتنسيق مع الإخوة الليبيين للخروج بإتفاق في ظل حل سياسي شامل للوضع الليبي وأشار الوزير إلى أنه تم الإستماع لكل إنشغالات الفرقاء الليبيين وأنه لمس قناعة لديهم بضرورة الحل السياسي وتأييد

---

[1] – مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 20 أكتوبر 2011، الرابط الإلكتروني: **Studies.elzeera.net**.

[2] – بن قدور إيمان، مرجع سابق، ص.115.

[3] –**جريدة الموعد اليومي**، حوار مع القناة الإذاعية الجزائرية الأولى، في 18 نوفمبر 2015، تم الإطلاع في 2016/04/02.

تام لوحدة وسيادة ليبيا، وتوجد إرادة لمكافحة الإرهاب الذي يتم القضاء عليه في إطار دولة قوية وقادرة كما قال.[1]

من خلال ما سبق يمكننا ملاحظة مواقف السياسة الخارجية الثابتة اتجاه القضايا الراهنة، والدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في الساحة المغاربية وخاصة اتجاه الثورات التي قامت في تونس وليبيا نظرا لموقع الجزائر الحدودي معهما.

3. قضية الصحراء الغربية:

أ. نبذة تاريخية عن الصحراء الغربية: كانت الصحراء الغربية تحت الحماية الإسبانية منذ صدور الأمر الملكي في 26 ديسمبر 1984، ورغم المقاومة الشعبية الصحراوية إلا أن إسبانيا واصلت إحتلالها للمنطقة إلى غاية 1975 حيث إنسحبت بموجب إتفاق مدريد الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا وذلك في 14 نوفمبر 1975 ولقد كان من بين أسباب الإنسحاب تأسيس جبهة "البوليزاريو"، والمطالبة بالإستقلال التام عن المغرب.[2]

ب. إنعكاسات قضية الصحراء الغربية على الجزائر:

ترى الجزائر في إحتلال المغرب للصحراء الغربية تهديدا لوحدتها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها كما صرح بذلك الرئيس الراحل هواري بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 فبراير 1976، وما عزز ذلك هو سياسة التجاهل والعزل التي إعتمدها المغرب، ولهذا نجد أن الجزائر قررت رفض مواجهة إتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 وخوض حرب إستنزاف سياسية وعسكرية طويلة الأمد، ولقد وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك عاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء[3]، وهو ماتجلى في حصول أول مواجهة عسكرية مغربية جزائرية في أمقالا يوم 26 جانفي 1976 إستمرت 03 أيام وقد إنتهى التوتر العسكري على إثر الوساطة المصرية في شخص

---

[1] –جريدة الموعد اليومي، مرجع سابق.

[2] –عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص.38.

[3] –عبد الجبار مطعيش، **العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم**. رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، نوفمبر 1992، ص.ص. 254،248.

حسني مبارك وتحرك عدد من الدول العربية لتطويق الأزمة[1]، وشهدت الجزائر والمغرب مرحلة مواجهة دبلوماسية كثيفة إلى يومنا هذا.

ج. موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

بخصوص قضية الصحراء الغربية أكد وزير الشؤون المغاربية والإفريقية وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل، أن موقف الجزائر لم يتغير منذ أن سجلت قضية الصحراء الغربية عام 1963 لدى الأمم المتحدة في قائمة الدول الغير مستقلة، مجددا موقف الجزائر الداعم لحل النزاع في إطار مبدأي تصفية الإستعمار وحق تقرير المصير[2].

وشدد عبد القادر مساهل على أن موقف الجزائر متطابق مع الأمم المتحدة بالنسبة لتسوية قضية الصحراء الغربية أي تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

-لقد كانت الجزائر دائما، منذ إندلاع الصراع بين الشعب الصحراوي والمملكة المغربية، من خيار الإستفتاء كأداة لتقرير مصير الشعب الصحراوي وتذهب إلى تأييد ودعم الشعب الصحراوي في المطالبة بحق تقرير مصيره، هذا المبدأ الذي يعتبر مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال ويمكن تحديد عناصر الموقف الجزائري حسب تقرير بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية كما يلي[(3)]:

- تنفي الجزائر نفيا قاطعا مطامع ترابية بالنسبة للإقليم الصحراوي.
- تتمسك الجزائر بضرورة خروج الإستعمار من المنطقة، إستنادا إلى مبادئ الأمم المتحدة.
- تحترم الجزائر إرادة الشعب الصحراوي في الإختيار الحر والبعيد عن المساومات.
- تعتبر الجزائر أن مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها، يتم من منطلق تجربتها الثورية المريرة، كما يستمد شرعيته من المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

وحول قضية الصحراء الغربية عاد الخلاف الجزائري الفرنسي، وزاد حدة بعد زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر في 09 أفريل 2006، حيث صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلا: "إن المساندة

---

[1] -الشامي علي، **الصحراء الغربية- عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة، بيروت، 1980. ص.238.

[2] -جريدة الموعد اليومي، مرجع سابق.

[(3)]-إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ...وحديث عن الشرعية الدولية؟**. الجزائر: دار هومة، 2010، ص.113.

التي يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة، وأنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر وفرنسا"[1].

مما سبق نستنتج أن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية لا خليفة له سوى نصرة قضية عادلة وحق تقرير المصير مبدأ ثابت من مبادئ السياسة الخارجية لذلك الجزائر تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق قرارات الشرعية الدولية، وهذا الموقف الثابت، نابع ومنبثق عن بيان أول نوفمبر، الذي ينص على تحرير الشعوب من الإستعمار مهما كانت طبيعته.

5- مبدأ تجريم دفع الفدية للإرهابيين:

لقد عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على تحسيس المجتمع الدولي حول محاربة دفع الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية مقابل إطلاق صراح الرهائن وفي إطار هذه المكافحة دعت الجزائر إلى تجريم دفع الفدية قصد إستكمال الجهاز القانوني الدولي ضد هذه الظاهرة، وقد سجل العالم رفض الجزائر العرض الذي تقدمت به جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، لتحرير الدبلوماسيين الجزائريين المختطفين بمالي منذ شهر أفريل 2012 مقابل الإفراج عن ثلاثة إرهابيين مسجونين بالجزائر، إثر ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي خلال مصادقته على لائحة تحث الدول على وقف دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل إطلاق صراح الرهائن إلى "التفكير في وسائل منع الإرهابيين من الإستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من عمليات الإختطاف هذه والعمل على أن يحرر الرهائن سالمين"[2].

وأثناء إختتام مجلس وزراء الداخلية العرب إجتماعات الدورة الثانية والثلاثين في الجزائر يوم الأرعاء 2015/03/11، أعلن المجلس عزمه على مواصلة الجهود الرامية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أشكالها، في إطار شراكة فعالة بين كافة فعاليات المجتمع، وحث الدول على بذل المزيد من الجهود لمحاربة الإتجار بالمخدرات والتهريب التي تعد مصدرا من مصادر تمويل الأعمال الإرهابية وترسيخ مبدأ تجريم دفع الفدية ودعم الإرهاب لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية وإستئصالها.

ولإثبات أن الجزائر لازالت ثابتة في موقفها اتجاه تجريم دفع الفدية قال وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة، إن المجموعة الدولية ستسجل بأن الجزائر عندما تنادي بتجريم تقديم الفدية، إنما تقوم

---

[1] -محمد لمين، حبيلة، "**العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009** (الإدراكات الأستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر)، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010. ص.135.

[2] موقع الإذاعة الجزائرية، 2014/08/31، تم الإطلاع في 2016/04/07، الموقع الإلكتروني: www.radio.algerie.dz

بذلك عن قناعة كاملة وتمارس ما تقوله وتدافع عن هذا المبدأ وتنفذه قبل مطالبة الغير بتطبيقه وبالإحتكام إلى نفس المبدأ"[1].

[1] موقع الإذاعة الجزائرية، 2014/08/31، مرجع سابق.

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تجسيد قراءة جديدة لواقع الجزائر مغاربيا، حيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بفضل نشاطها المكثف استغلال الظروف الخارجية التي ميزت الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2015 لتحقيق جملة من المكاسب أهمها استرجاع الجزائر لمكانتها على الساحة المغاربية، وقيادتها لمختلف التحركات الإقليمية خاصة على المستوى ألمغاربي الذي تمكنت فيه الجزائر من الحصول على دعم وثقة العديد من الأطراف الإفريقية، وذلك قياسا للدور المحوري الذي لعبته في هذا الإطار.

من خلال إنتهاج السياسة الخارجية الجزائرية لمبادئ دائمة الثبات خاصة في الساحة المغاربية، تمكننا من تصور الدور الريادي لها في المنطقة المغاربية إذ ما تم تفعيل وتجسيد الإرادة السياسية الواعية بمستقبل الدولة ومصالحها المرتبطة حتما بعمقها الاستراتيجي ومجالاتها الحيوية، وما ينتظر الجزائر اليوم، هو التأكيد على استقرارها الداخلي، وتحسين علاقاتها الجهوية والدولية، وتبوء المكانة اللائقة بها مغاربيا.

لقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن " الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، منعرج كبير في العلاقات بين الجزائر وهذه البلدان، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس وليبيا قد أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري، وعم الإستقرار على معظم الحدود الجزائرية، وما تشكله من خطر إنتقال نشاط الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الوطني، وهذا ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتعامل بجدية مع هذا الحراك السياسي، حيث قامت بتكثيف علاقاتها الثنائية، وعملت الجزائر على تبني مقاربات ومبادرات متعددة الأطراف، إضافة إلى الجهود التي تقوم بها إما بشكل إنفرادي، أو على شكل تنسيق ثنائي مع جيرانها.

كثيرا ما وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مضاعفة جهود دبلوماسيتها، من أجل تحصين أمنها القومي، وفرض نفسها على الساحة المغاربية، وأصبحت الجزائر تدرك في السنوات الأخيرة على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في سياستها الخارجية.

ترتكز الجزائر في سياستها الخارجية على جملة من المقومات والثوابت الدستورية والقانونية التي شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقاتها في تفسير السلوك الدبلوماسي للجزائر، حيث أن الجزائر بقدر إمتلاكها وتحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة بعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول

المغاربية إلا أن هشاشة البناء السياسي لدول الجوار، وشساعة مناطق الصراع صعب من مهمة الجزائر في تطويق وإحتواء النزاعات.

وفي الأخير يمكن لأي دولة أن تقول أن مبادئها ثابتة لاتتخلى عنها وهي المبادئ الإستراتيجية، ثم هناك مبادئ ثانوية مرحلية يمكن أن تتغير لكن الثابت لا يتغير على غرار الصحراء الغربية، أو تجريم دفع الفدية، أو الدفاع عن حركات التحرر، ومواقف الجزائر هي عبارة عن الوقوف في وجه الأطماع الخارجية وهذه المنطقة "المغاربية" هي إمتداد للمجال الحيوي للجزائر بالأساس وليس للدول الغربية، الأهداف الثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية هي نفسها التي قادها الرئيس بن بلة، وبومدين، والشادلي إلى الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، فالأهداف المرحلية تتغير أما الثابتة فلا.

إن إدراك شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لضرورة إستيعاب المتغيرات الخارجية كان له أثر في تحريك الدبلوماسية الجزائرية نحو العمل على التكيف مع مختلف التحولات الحاصلة على الساحة المغاربية مع الحفاظ على إستمرارية وثبات مبادئ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائـــمة المـصـادر و المـــراجـع :

- ***الوثائق الرسمية***

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 1996**، مادة 77.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2006**، مادة148، المؤرخ في مارس 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **دستور 2006**، مادة148، المؤرخ في مارس 2016.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **مرسوم رئاسي رقم 04-29**، المؤرخ في 2004/06/12، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، عدد 39.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **مرسوم رئاسي رقم 04-174**، المؤرخ في 2004/06/12، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، عدد 39.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **مرسوم رئاسي رقم 02-406**، المؤرخ في 2002/10/26، يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد 79.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **مرسوم رئاسي رقم 093-392-406**، المؤرخ في 1993/01/26، يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية. الجريدة الرسمية، العدد29.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 و في 06 مارس2016.**
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **مرسوم رئاسي رقم 02-404**، المؤرخ في 2002/10/26، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية الجريدة الرسمية، العدد 79.

- ***الكـــتـــب :***

1. العربـي إسماعيل، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر** .

الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

2. العربـي منور، تاريخ **المقـاومـــة الجزائرية في القرن التـاسع عشـر**.

الجزائر: دار المعرفـة ، 2006.

3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**. الكويت: ذات السلاسل، 1985 .

4. النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

5. السيد سليم محمد، **تحليـل السياسـة الخارجيـة**. القاهرة: مكتبـة النهضة العربيـــة، ط 2، 1998.

6. المخادمي رزيق عبد القادر، **منظمـة الوحدة الإفريقية التحـدي و الأمـل**.

الجزائر: موفم للنشـر.

7. العمر فاروق عمر، **صناعة القرار و الرأي العام**. دار النشر و التوزيع القاهرة.

8. الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيـة، 1989.

9. الشامي علي، **الصحراء الغربيـة – عقد التجزئة في المغرب العربي**. دار الكلمة، بيروت، 1980.

10. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**. المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005 .

12. بوقارة حسين، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**. الجزائر: دار هومة، 2010 .

13. بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الأثيوبية الارتيرية**. بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004 .

14. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .

16. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997 .

17. بن حارب عبد الرحمن يوسف، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية**. الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

18. بطرس غالي و آخرون، **المدخل إلى علم السياسة**. المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1994.

19. بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. بيروت: دار النهضة، د،ت،ن.

20. بهجت قرني و علي الدين هلال، **السياسة الخارجية للدول العربية**.

ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة: ط2، 2002

.

21. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

22. جنسن لوبد، **نظرية السياسة الخارجية**. ترجمة: وليد عبد الحي، السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989 .

23. فاضل زكـي محمد، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولي**. بغداد، العراق: ط1، 1975.

24. حتى ناصف يوسف، **النظرية في العلاقـات الدولية**. دار الكتـاب العربي، بيروت: ط1، 1985.

25. حامد ربيع، **نظرية الدعاية الخارجية**. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969.

26. مهنا محمد نصر، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة**. منشأ المعارف الإسكندرية.ط1، 2002 .

27. معراف إسماعيل ، **الصحراء العربية في الأمم المتحدة.....و حديث عن الشرعية الدولية** ؟ الجزائر دار هومة، 2010.

28. سيدي محمد، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر**. الإسكندرية غرزوزي و جاويش، 1993.

29. سالم محمد بهي الدين، **ابن باديس فارس الإصلاح و التنوير**. القاهرة دار الشروق، 1999. 30.دوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

31. صدوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي**. الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 .

32. قوارية أحمد، **عبد العزيز بوتفليقة ، بين الموهبة و القيادة، رجل الأقدار و زعيم المصالحة الوطنية**. ديوان المطبوعات الجامعية

، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر،2005 .

33. شرابي عبد العزيز، **برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

34. غضبان مبروك، **مدخل للعلاقات الدولية**. عنابة دار العلوم، 2007 .

- ***المجـلات المقالات:***

1. المساري محمد العربي، كيفية تضامن المغرب و تونس مع الجزائر. **الغرب الموحد**، ع2، ماي 2009 .
2. أبو العامود محمد السعيد، العلاقات العربية في النصف الثاني من القرن 20 م. **السياسة الدولية**، ع 139، جانفي 2000 .
3. بن عنتر عبد النور العلاقات المغربية الافرقية بعض الجوانب الإشكالية. **مجموعة الخبراء المغاربة** مركز الدراسات المتوسطية، عدد 4، فبراير 2011 .
4. ب.بوعلام، الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني في الجبهة . **مجلة الجيش**، ع531، 2007 .
5. **جريدة الموعد اليومي**، حوار مع القناة الإذاعية الجزائرية الأولى في 18 نوفمبر 2015 و تم الاضطلاع في 2016/04/02 .
6. ولد خليفة محمد العربي، إشعاع الثورة الجزائرية و أبعادها الجيو سياسية الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962. ط2.د.م، الجزائر، **وزارة المجاهدين**، 2007.

7. مصباح عامر، صناعة السياسة الخارجية التخطيط في مواجهة الضغوط. **مجلة الدبلوماسي**، ع 37، 2007 .
8. نصر الحسين بن الحاج، تونس و الجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضغط الحدود. **جريدة الرياض**، العدد 16780، في 2014/06/03 .
9. سي عفيف عبد الحميد، مكانة الدبلوماسية البرلمانية و دورها في السياسة الخارجية الجزائرية **المجلس الشعبي الوطني لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية**، نوفمبر 2009 .
10. رمضان صابر، أبعد من مالي أزمة الشمال الإفريقي. **جريدة القدس**، العدد 7345، 2013/01/30 .
11. شمبش علي محمد، مفهوم السياسة الخارجية دراسة الأهداف و الوسائل. **دراسة الاقتصاد و التجارة**. مج، عدد11، كلية الاقتصاد و التجارة، جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا 1975 .
12. تابليت علي، سياسة الجزائر الخارجية و النظام العالمي الجديد. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية**، ع02، 2002-2003 .
13. خطاب السيد محمد الصديق بن يحي أمام المجلس الشعبي الوطني. وزارة الخارجية، **مديرية التوثيق** 1981 .
14. غالي بطرس بطرس، السياسة الخارجية للدول الكبرى. **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، عدد18، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962 .

- ***التقـــاريـــــر:***

1. **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**، الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 1999 .

- ***الرسائـل الجامعيـة:***

1. العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010 .

2. بن قدور إيمان، **الوجه الأخر للعولمة، الربيع العربي أنموذجا**. مذكرة ماستير، كلية الأدب و اللغات، تخصص حضارة عربية الإسلامية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014 .

3. بعزيز عز الدين، **سياسة الجزائر المغاربية 1962 – 1995**. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

4. بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** . أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007 .

5. بوزاب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983**. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005 .

6. بن فليس أحمد، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابة و المتغيرات**.رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007 .

7. بودردابن منيرة، **الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية حالة الولايات المتحدة الأمريكية** . مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2008 – 2009 .

8. بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 1959 من خلال محفوظات الثورة بالمركز الوطني للأرشيف**. بئر خادم، رسالة ماجستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

9. دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 .

10. زغوني رابح، **تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص المقتربات النظرية**. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2007-2008.

11. جبلية محمد لمين، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009 الادراكات الإستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر**. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010 .

12. لحلوح بلقاسم، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**. مذكرة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004 .

13. مطعيس عبد الجبار، **العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم**. رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، نوفمبر 1992 .

14. مصطفى عزيز، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي**. مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995 .

15. مزيان ايجر أمينة، **التحول البرغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

16. سعادة إبراهيم، **الجزائر و الأمن الإقليمي**. رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، قسم الحقوق، جامعة الجزائر.

17. سعيود أحمد، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958**. رسالة ماجستير في التاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 /2002.

18. عدلية الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2004** . مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

19. صابيح مصطفى، **تطور العلاقات الجزائرية المغربية من خلال أزمة الحدود و قضية الصحراء الغربية**. رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1962.

20. قريقة عبد السلام، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي**. مذكرة ماجستير في فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003 ،2004 .

21. قجاني محمد، **ضبط الحدود الإقليمية للدول و مبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1990 .

22. خالد منه، **أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات** . مذكرة ماجستير ة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 .

المواقع الاليكترونية:

1. هلال علي الدين و مسعد نيفن، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغير، الموقع الاليكتروني
www.kotobarabia.com
2. ووليت ستيفن، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة. ترجمة زقاغ عادل و زيدان زياني، نقلا عن موقع :
www.geocities.com/adelzegaghh/ir

3. **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**، الثورة التونسية، آخر تحديث 2016/04/06 على الرابط :
www.wikipedia.org

4. **موقع الإذاعة الجزائرية** 2004/08/31 تم الاضطلاع في 07/04/2016 على الرابط :
www.radioalgerie.dz
5. مهدي تاج، المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي و الساحل و الإفريقي. مركز الجريدة للدراسات، في20 أكتوبر 2011 . الرابط:
Studies.aljazeera.net

6. عبد المولى عز الدين، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي. مركز الجريدة للدراسات في 2013/02/14 على الرابط:
Studies.aljazeera.net.15

7. قابيل منى و نوري هيثم، مليار دولار لا تكفي لإعادة اعمار دارفور **جريدة الشروق الجزائرية**، 22 مارس 2010 الموقع:
www.shoroukneus.com

8. رواية توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية **مجلة البيان** في 2010/01/12 الرابط:
.www.albayan-magazin.com/files/africa/8htn

9. ثورة 17 فبراير، **ويكيبيديا الموسوعة الحرة** تاريخ آخر زيارة 06/04/2016، الرابط:
www.wikipidia.org

*الكتب باللغات الأجنبية

1- Abdelhak lamiri**, crise de l'econome algérienne alger**, editions lespresse d'alger 1999

2 - Bruno callies de solies**, le maghreb en mutation paris**, maisonneuve et l'arose, 1999

3- Boualem bouguetaia**, les fronteures méridional de l'algerie, etudes et documents**, alger, sned, 1981

4- Mohsen toumi**, le maghreb**,paris, editions presses universitaires de France 1988 .

5- Nicole grimand, **la politique esterieur de l'algerie, alger**, editions rahma, 1994.

6. kurt M. compbll **, the Age of conséquences the foriegn Policy and national Security implications of global climat change.** Center for strategic and international studios and center for a new American Security novembre ; 2007.

7. Battestilla dario**. Les théories des relation internationales** , paris, 1998.

8. Charillon Frédéric**. Politique étranger nouveaux Regards.** Presses de la fondation National des science politique, paris France ; 2002.

9. Chris broun, Understanding International Relation . second édition, palgrave, Great Britain,2001.

10- Paul balta**, le grand maghreb des indépendance a l'an 2000**, éditions laphonic, alger 1990

11. Burchille Scott , and all , **théories of international relation** . 3 rd édition, palgrave macmillan , new york , 2005.

*المقالات و الدوريات بالغات الأجنبية:

1. Henry A , Kissinger **, domestic politics and foreign Policy in ;jame N.Roseneau ,international politics and foreign policy**.the free presse ; New York ;1969.

2. Dominique Moisi**, « la politique etranger a l'epreuve de la Mondisation » ,** politique etranger, vol . 3 ; N°.4 ,2000.

3. J-M.Goldgeir, P. E tetlock**, prychology and international Relations theory,** Annual Relations theory, Annual Revieus of political Sciences. N°4,2001.
4. J-N.Mattis, the joint operating environement 2010, United states joint forces command. February 18, 2010.
5. Andrew Moravcsik**, taking preference seriously : Alibral theory Of international politics , international organization**. Vol , 51 , N° 4 ,1997.
6. Derk Bienen ,Corena freund , Volker Ritberge**, Societal Interests** , policy **Networks ;and foreign policy networks and foreign policy An outline ,of utilitarian libral foreign policy theory** , Working paper,N°33.
7. Stephen M.walt, **international Relation : one work ,many theories , foreign policy** , N° , 110 washingtan,1998.
8- Lahouari addi, **dynamique et contradiction du système politique algerien**, revue algerienne des science juridique et politique, alger opu vol : xxxI, n2 juin 1988.

***مذكرة تخرج باللغة الأجنبية:**

1. Tanguy de wilde D'estmal **, « the use of economic tools in support of foreign policy Goals : the linkage Between EC and CFSP In the european union framework** ,discussion paper prepared for the ECSA'S fifth Biennial international conference , unité des Relations internationales , université catholique de louvain.1997.
2. David B.hux soll**, Regimes institutions and foreign policy change**.a dissertation submitted to the graduate faculty of the louisiana state university ; and agricultural and mechanical college in partial fulfillment of the requirements for the degrre of dorctor of philosoply , in the departement of political scince, May 2003.
3. charles todd kent , **politically national foreign policy decission – making a dessertation submitted to the office of graduate studies of texas,** A-M university in partial fulfillment of the Requirements for the Degree of doctor of philosephy , AUGUST , 2005.

الفهرس

الموضوع		الصفحة
مقدمة		أ...
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة		06
المبحث الأول	مفهوم ومحددات السياسة الخارجية	07
المبحث الثاني	العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة	20
المبحث الثالث	أهداف وخصائص السياسة الخارجية	23
المبحث الرابع	نظريات السياسة الخارجية	26
الفصل الثاني السياسة الخارجية الجزائرية		34
المبحث الأول	الإطار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الجزائرية	34
المبحث الثاني	هيكل صنع وتنفيد السياسة الخارجية الجزائرية	44
المبحث الثالث	سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	48
المبحث الرابع	أهداف ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية	57
الفصل الثالث السياسة الخارجية تجاه المنطقة المغاربية		67
المبحث الأول	الإرهاصات التاريخية للعلاقات الجزائرية المغاربية	67
المبحث الثاني	دور الدبلوماسية الجزائرية في الإطار المغاربي	72
المبحث الثالث	المشاكل التي تواجه دور الجزائر مغاربيا	76
المبحث الرابع	موقف الجزائر من التطورات الحاصلة في الساحة المغاربية	80
خاتمة		89
قائمة المراجع		92

الفهرس

الخلاصة

خلاصة:

وكخلاصة لما سبق ومن خلال دراستنا لسمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية توصلنا للنتائج التالية:

1. تستند الدبلوماسية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والإيديولوجية وقد مرت هذه الدبلوماسية بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا وحاولت التكيف مع الظروف والمستجدات المغاربية والتطورات العالمية، وهذا لضمان الوجود السياسي للجزائر في الساحة المغاربية من جهة وضمان الإستمرارية لمبادئها من جهة أخرى.

2. تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة في الساحة الإفريقية والمغاربية خاصة تونس وليبيا وقضية الصحراء الغربية، ولاتتوانى الجزائر في بذل أي جهد سياسي أو دبلوماسي أو إقتصادي لتسوية هذه الأزمات، نظرا لأن إستقرار هذه الدول هو من إستقرار الجزائر، وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية سلمية تعاونية إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.

3. إن الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية كان ولايزال مبنيا على أسس ومبادئ السياسة الخارجية الساعية إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير المصير، وهو ما جعل الجزائر تساند المقترح الأممي بإجراء إستفتاء تقرير المصير، وإعتباره الوسيلة الناجعة لتسوية القضية الصحراوية.

4. عملت الجزائر على إنتهاج استراتيجية حازمة وصارمة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وقد طورت الجزائر في منظورها لهذه الظاهرة الخطيرة بحيث تنتهج استراتيجية أساسها أن لاتفاوض ولامساومة مع الإرهاب ورفض دفع الفدية، والعمل على تجفيف منابع تمويل دعم الإرهاب، كما تعمل الجزائر على مقاربة تعاونية إقليميا ودوليا مع شركائها لمواجهة هذا التهديد.

-ABSTRACT:

-As a conclusion to the above and through our study of the charac teristics and principles of the algerian foreign policy we have reached the follouing :conclusions

1-Algerian diplomacy is based on the sum of the basic pillars of the historical ، political and idiological like the factors that have diplomatic passed through several stages since independence to the present dy، and I tried to adapt to the circumstances and developments in the maghreb and global developments ، and this is to ensure the political presence of algeria in the maghreb scene on the one hand and to ensure the continuity of principles on the other.

2- Algeria is making great efforts in resolving and settling the current crsis in the African and maghreb arena especially tunisia، lipya and westerm sahara ، Algeria does not hesitate to make any political or diplomatic effortor economical to settle this crisis ، given that the stapility of these countries is the stapility of algeria ، and algeria are working on the peaceful politicalapproach cooperative regionally and internationally in order to settle this crisis and ensure that no more complescity.

3-The algerian position the direction of the western sahara issue was and still is based on the foundation of the principles of seeking to support the liberation movements in the word of foreign policy and the right of self determination which made algeria support the un proposal for a referendum of self determination and considered a viable mean to the sahara.

4-Algeria hus worked to adopt strict strategy in the face of the phenomen on of terrorism ، algeria has devloped in the perspective of this dangerous phenomenon so that touts the basis of a strategy that does not negotiate or compromise withterrorism and he refused to pay the ransom ، and work to dry up the sources of terrorism financing support، as algeria is working on a collaborative approach with regional and international partners to address this theat.